



# النفط والغاز في لبنان دليل برلماني



WESTMINSTER  
FOUNDATION FOR  
DEMOCRACY



الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

النفط والغاز

في لبنان

دليل برلماني

---

هذا الدليل هو ثمرة تعاون بين مديرية الدراسات والمعلومات ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وقد تم اعداده ضمن اطار البرنامج المشترك بين مجلس النواب اللبناني ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية انطلاقاً من أهمية وضرورة تفعيل دور البرلمان في الرقابة على قطاع النفط والغاز.

يتناول الدليل المراحل الأساسية لقطاع النفط والغاز مع تحديد لمعايير ونطاق الرقابة البرلمانية في كل مرحلة من مراحل القطاع، الأدوار التي يمكن للبرلماني القيام بها لتفعيل الرقابة البرلمانية، والمبادئ التي يمكن أن توجه عمل البرلمان في هذا المجال. فضلاً عن قسم خاص يتضمن المصطلحات التقنية المستخدمة عادة في قطاع النفط والغاز.

---

وقد أعد هذا الدليل:

القسم الأول والثالث: الدكتورة كارول نخلة (مؤسسة ومديرة كريستول أنرجي، باحثة وخبيرة في اقتصاد الطاقة في لندن، ومتخصصة في العقود النفطية الدولية والأنظمة المالية لقطاع النفط والغاز، وأسواق النفط والغاز العالمية، وسياسة الطاقة، وإدارة عائدات النفط والغاز).

القسم الثاني والرابع: الأستاذ أكرم حسن (أمين سر لجنة الأشغال العامة والطاقة والمياه في مجلس النواب اللبناني منذ العام 2007 وحتى تاريخه، حائز على شهادة الماجستير في القانون الدولي "تحديد الحدود البحرية بين الدول - لبنان نموذجاً").

كما استفاد الدليل من مراجعة الأستاذة لوري هيتيان مديرة معهد حوكمة الموارد الطبيعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

---

# الفهرس

4	المقدمة
7	القسم الأول   فهم سلسلة التوريد الخاصة بالنفط والغاز (supply chain)
9	مرحلة الاستكشاف والإنتاج (Upstream)
9	1. الاستكشاف (Exploration)
9	2. التقييم (Appraisal)
10	3. التطوير (Development)
11	4. الإنتاج ووقف التشغيل (Production and Decommissioning)
12	أنشطة المرحلة الوسطى (Midstream)
12	أنشطة المصب (Downstream)
13	العناصر التي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية
15	القسم الثاني   الإطار القانوني
16	الدستور
16	السياسة النفطية
17	القوانين
17	1. قانون الموارد البترولية في المياه البحرية
17	2. التشريعات الأخرى
20	أنظمة البترول/المراسيم التطبيقية
21	العقود النفطية
23	القسم الثالث   سلسلة القرارات الخاصة بقطاع النفط والغاز (value chain): المبادئ التوجيهية
26	سلسلة القيمة (value chain) أو سلسلة القرار
28	منح العقود والرخص
29	عمليات التنظيم والمراقبة
30	تحصيل الضرائب واللاتاوات
32	إدارة وتوزيع العائدات
34	تنفذ السياسات ومشاريع التنمية المستدامة
35	القسم الرابع   التعريفات - القوانين والمراسيم - سلسلة القرارات والجهات المولجة باتخاذها
36	التعريفات المتعلقة بقطاع النفط والغاز
45	أرقام القوانين والمراسيم التي تعنى بقطاع النفط والغاز
46	سلسلة القرارات المرتبطة بقطاع النفط والغاز والجهات المولجة البت بها
48	الخاتمة
49	الملاحق
50	1. المختصرات
51	2. المراجع

# المقدمة

يؤمن اكتشاف النفط والغاز في لبنان فرصةً للمشرّع المشاركة برسم السياسات المتعلقة بالقطاع ومتابعة تنفيذها. وذلك عبر قيامه بالمهام التشريعية والرقابية التي أناطها به الدستور.

ويتفاوت مستوى المشاركة البرلمانية في قطاع النفط والغاز من دولة إلى أخرى. لكن بشكل عام، يشمل دور النائب تشريع القوانين المتعلقة بالقطاع بما يساهم في تيسير نقاش حول السياسات العامة. كما يشمل الإشراف على الأعمال التنفيذية للحكومة، بما فيها متابعة تنفيذ السياسات العامة وضمان سير القطاع بما ينسجم مع مبادئ الحوكمة الرشيدة (الرسم 1).

الرسم 1  
مسؤوليات البرلمان الأساسية



وحيث أنه من المعلوم بغية ممارسة النواب مهامهم البرلمانية في مجال قطاع النفط والغاز، لا بدّ لهم من إدراك ماهية القرارات الخاصة بالحوكمة وخصوصيات القطاع، وكيفية استخدام الأدوات المتوفرة بين أيديهم مثل المساءلة، عبر الأسئلة والاستجابات وعبر جلسات الاستماع التي تعقدتها اللجنة المختصة (لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه في مجلس النواب اللبناني)، التي تملك سلطة الاستدعاء وطلب المعلومات من الإدارات الحكومية. بالإضافة إلى حق النواب في مناقشة السياسات والقرارات الحكومية المتعلقة بالقطاع خلال جلسات المناقشة العامة التي يعقدها المجلس.

لذلك من المهم للنواب الذين يمثلون الشعب، والموظفين المعنيين في البرلمان، أن يبلوروا معرفة جيّدة بالقطاع. حيث أن مستوى القدرات والاحترافية التي تتمتع بها السلطة التشريعية له أثر في غاية الأهمية على نجاح إدارة قطاع البترول. على أن البرلمان يمكن أن يكون مصدراً مهماً للمساءلة الفعالة والمتطورة<sup>1</sup> في حال كانت اللجان المختصة فيه يديرها نواب من ذوي الخبرة في أسس الإدارة الرشيدة لقطاع النفط والغاز، ويتحلون بالمهارات والالتزام. شرط توفر إمكانية النفاذ إلى المعلومات اللازمة من أجل الاضطلاع بهذه المسؤوليات، وفي هذا الإطار يشير البنك الدولي (2012) بأن الدول الديمقراطية التي لديها سبل تدقيق قوية يمكن أن تحدّ من لعة الموارد التي ضربت عدداً من البلدان.

من هنا يمكن القول بأن وجود مؤسسات حكومية فعالة ومطلعة هي من أهم الركائز التي تسمح للبلدان بالاستفادة من قطاع النفط والغاز وعدم الانزلاق نحو طريق ما يعرف بـ "لعة الموارد". والعمل البرلماني الفعال هو أساس في ترسيخ الحوكمة الصالحة في هذا القطاع. ففي ممارسة المهام البرلمانية، لا بدّ للنواب أن يكونوا مدركين ليس فقط للمكونات الأساسية بالحوكمة الصالحة، بل أيضاً لكيفية استخدام الأدوات المتوفرة بين أيديهم مثل المساءلة، وجلسات الاستماع أمام اللجنة المختصة، وإمكانية استخدام سلطة الاستدعاء وطلب المعلومات من الإدارات الحكومية، وكذلك خلال جلسات النقاش البرلمانية الهادفة إلى تعزيز إدارة فعالة وشفافة للقطاع.

ويهدف هذا الدليل أن يكون أداة مفيدة ومبسّطة للنواب اللبنانيين وموظفي البرلمان، فيدعم دورهم في الإشراف على أعمال الحكومة المتعلقة بقطاع النفط والغاز، وإدارته بما يتماشى مع مبادئ الحوكمة الرشيدة. كما يهدف إلى توفير المعلومات الأساسية لهم حتى يكونوا على اضطلاع بشؤون القطاع عند مناقشته.

كما يهدف الدليل إلى المساهمة في تطوير الخبرات البرلمانية في مجال النفط والغاز في لبنان. وقد جاءت بنيته على الشكل التالي: يشرح القسم الأول "سلسلة التوريد" (supply chain) الخطوات المتعلقة بالنفط والغاز، ويشير إلى الأنشطة الرئيسية المرتبطة مباشرة بهذا القطاع من مرحلة الاستخراج حتى مرحلة الاستهلاك النهائية. ويغطي القسم الثاني "إطار العمل التشريعي" في لبنان كما يسلط الدليل الضوء أيضاً على المسائل المهمة التي يمكن للنواب طرحها لضمان حسن إدارة القطاع بحسب مبادئ الحوكمة الرشيدة.

ويعرض القسم الثالث "سلسلة القيمة" (value chain) ويُسمى في بعض الأوقات "سلسلة القرار" والذي يشمل القضايا الأساسية المرتبطة بالسياسات العامة والتي سوف تحدّد مساهمة القطاع في التنمية المستدامة للبلاد. فيما يُخصّص القسم الرابع للإضاءة على أهم التعريفات المستخدمة في قطاع النفط والغاز في لبنان والعالم وأبرز القوانين والمراسيم التي صدرت في لبنان والتي هي قيد التحضير.

<sup>1</sup> هيلر وآخرون (2014).



1

القسم الأول

فهم سلسلة  
التوريد الخاصة  
بالنفط والغاز  
(supply chain)





حتى يكون للنواب دور فاعل في مناقشة ووضع السياسات العامة المتعلقة بقطاع النفط والغاز، عليهم ان يدركوا ما هي المراحل العديدة التي تشمل هذا القطاع، والقرارات الأساسية التي يجب ان تؤخذ في كل مرحلة.

هذا القسم مخصص لسلسلة التوريد، وهذه السلسلة تعنى بالصناعة الهيدروكربونية. ومن المهم ان يضطلع عليها النواب ليدركوا اين القطاع اليوم في لبنان وبأي اتجاه يستطيع ان ينمو. هل نريد فقط التركيز على قطاع الاستكشاف والانتاج؟ أو نريد أن نطور قطاع التحويل والتخزين مثلاً؟ من هنا فإن مناقشة هذه القرارات والتوجهات يستدعي إلماماً جيداً بأمور الصناعة النفطية. لذا سوف يحدد هذا القسم مراحل سلسلة التوريد ومتطلباتها وفي نهايته، نطرح ما هي العوامل التي تجعل الشركات تأخذ القرار بالاستثمار من عدمه في حقل ما.

تغطي سلسلة التوريد الخاصة بالنفط والغاز أنشطة وعمليات مترابطة مختلفة تحوّل الموارد البترولية إلى منتجات نهائية قابلة للاستخدام. وغالباً ما تقسّم هذه الأنشطة إلى ثلاثة أقسام تبعاً للمرحلة الزمنية التي تتم فيها، وهي: أنشطة المرحلة الأولى أي مرحلة الاستكشاف والانتاج (Upstream)، أنشطة المرحلة الوسطى أي المعالجة والنقل (midstream)، وأنشطة المرحلة النهائية أي التحويل والتخزين والتسويق والتوزيع (downstream)، كما يرد الأمر في الرسم 2.2 وتعتبر أنشطة ما قبل الإنتاج الأكثر خطراً وإنفاقاً لرأس المال بالمقارنة مع النشاطين الآخرين.

الرسم 2  
سلسلة توريد النفط والغاز (supply chain)

استكشاف وتقييم المكنم الهيدروكربوني	الاستكشاف والتقييم	أنشطة مرحلة الاستكشاف والانتاج
بناء القدرة الانتاجية	التطوير	
استخراج النفط الخام	الانتاج	
نقل النفط الخام الى مراكز التكرير	النقل والتخزين	أنشطة المرحلة الوسطى
معالجة النفط الخام ليتحول الى منتج قابل للاستخدام	التكرير	أنشطة المرحلة النهائية
نقل المنتج النهائي الى الاسواق	النقل وتخزين المنتجات	
العثور على الزبائن وتوزيع المنتج	التسويق والتوزيع	

<sup>2</sup> في حالة الغاز الطبيعي، وفي بعض الحالات، يجري دمج الصناعات الوسطى مع عمليات ما قبل الإنتاج فتعتبر مسألة نقل الغاز جزءاً من مرحلة ما قبل الانتاج. وفي هذه الحالة، توصف سلسلة توريد الغاز الطبيعي على أنها "مكاملة" وتكون ذات صلة مع المعاملة المالية لغاز الأنايب أو الغاز الطبيعي السائل.

## مرحلة الاستكشاف والانتاج (Upstream)

تغطي هذه المرحلة أنشطة الاستكشاف والتقييم والتطوير والانتاج (بما في ذلك وقف التشغيل). وهي تعرف أيضاً بمرحلة ما قبل الانتاج. وتدعم صناعات هذه المرحلة خدمات عديدة في حقول النفط بما في ذلك الحفر وتوفير الخدمات الهندسية.

### 1. الاستكشاف (Exploration)

قبل البدء بإنتاج أي من النفط أو الغاز (الهيدروكربونات) بكميات تجارية، لا بد من التعرف إلى المناطق المناسبة التي تتوفر فيها موارد هيدروكربونية. والطريقة الوحيدة للتأكد من وجود النفط والغاز هي من خلال حفر بئر. حيث يمكن للشركات العاملة في حقل الاستكشاف معرفة أماكن تواجد الأحواض الترسيبية التي يمكن أن تحتوي على النفط والغاز، إلا أنهم بحاجة إلى معرفة أدق بأماكن تشكل التجمعات المحتملة قبل الحفر. فالمسوحات الزلزالية هي التي تساعد في تحديد مواقع التشكل المحتملة.

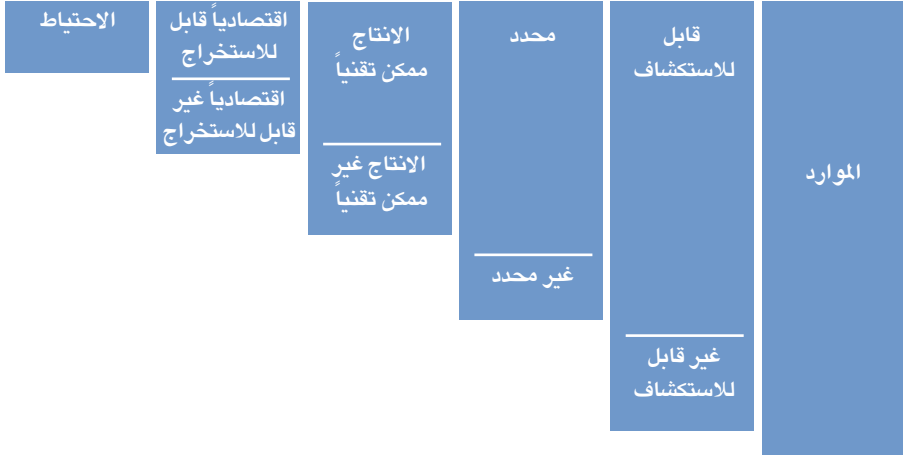
عند تحليل نتائج المسوحات الزلزالية تحفر الشركات في المنطقة التي تقع فيها أكثر المواقع غنى بالاحتمالات. أما وجود النفط والغاز قبل ذلك فهو نظري وحسب.

أما إعلان الاكتشاف فيتم في حال توافرت في البئر كمية مقبولة من الهيدروكربونات، وإلا تُعلن الحفرة فارغة. مع الإشارة إلى أنه حتى مع التكنولوجيا الحديثة يعلو خطر البئر الناشف، فمعدل النجاح يختلف من بلد إلى آخر إلا أن المعدل العام هو حوالي 25%، وهذا يعني أن بئراً واحداً من أربعة آبار قد يحتوي على موارد نفطية وغازية.

### 2. التقييم (Appraisal)

في حال أشارت الآبار الاستكشافية إلى وجود كميات قابلة للانتاج من النفط والغاز، يجري حفر الآبار التقييمية لتقدير المكنم والتأكد من سماته (بشكل أساسي: الحجم والبنية والكمية). أما الخطر فهو ألا يتوفر ما يكفي من النفط والغاز ليكون تجارياً، أو أن تكون التكنولوجيا المطلوبة لإنتاج النفط المكتشف مكلفة جداً. لذلك ما من ضمان بتطوير النفط في حال اكتشافه. فقط عندما تبرهن مرحلة التقييم وجود نفط وغاز مُجديين تصبح الموارد احتياطاً.<sup>3</sup> (الرسم 3).

<sup>3</sup> بالنسبة للحقول التجارية المعروفة، يجري تقسيم المكنم إلى فئات مختلفة بحسب مدى الشك بتقدير حجم النفط القابل للاستخراج المحتمل: "الاحتياطي المثبت" (P1) وهو ما لديه 90% حظوظ نجاح؛ "مُثبت ومُحتمل" (P2) وهو ما فيه 50% حظوظ نجاح؛ "مُثبت ومُحتمل وممكن" (P3) وهو ما فيه 10% حظوظ نجاح (جمعية مهندسي البترول Society of Petroleum Engineers SPE, 2001).



قد تدوم مرحلتا الاستكشاف والتقييم لسنوات طويلة وقد تكلف عشرات أو مئات ملايين الدولارات. وبشكل عام، تغطي هذه المرحلة رخصة واحدة هي رخصة الاستكشاف، التي تعطي صاحب الرخصة الحق الحصري بإجراء الاستكشاف والتقييم لفترة محددة.<sup>4</sup> ويمكن للرخصة أن تغطي مراحل عديدة: مثلاً، مرحلة الاستكشاف الأساسية التي تمتد على 4 سنوات قابلة للتجديد لسنة أو سنتين، ومن ثم مرحلتين متعاقبتين تمتد كل منهما سنتين. غالباً ما تكون الفترة أقصر في الأحواض المستكشفة سابقاً والتي لديها قدرات مثبتة بالمقارنة مع المناطق الجديدة. وبعد كل مرحلة من المراحل، يحتاج صاحب الرخصة إلى إعادة جزء من المنطقة التي تشملها الرخصة بحسب نسبة التخلي المنصوص عنها في اتفاقية الاستكشاف والإنتاج.<sup>5</sup>

### 3. التطوير (Development)

عند الانتهاء من التقييم والحصول على البيانات وتفسيرها، لا بدّ من اتخاذ القرار الذي يقضي بتطوير الاكتشاف. ويعتمد القرار على عناصر مختلفة أهمها الكلفة المحتملة للاستخراج، حجم الإنتاج المحتمل والأسعار المتوقعة للنفط والغاز في الوقت الذي يفترض بالمشروع أن يعطي ثماره (وقت الاستخراج)، بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية. وفي حال كان مزيج هذه العناصر إيجابياً، يعلن المستثمر القابلية للتجارة ويقدم خطة تطوير للحقل (Field Development Planning FDP) للحصول على موافقة الحكومة عليها وإلا يجري التخلي عن الرخصة كاملة.

<sup>4</sup> في بعض الحالات، تصدر الحكومة رخصة استطلاع وهي لفترة قصيرة وتعطي حقاً غير حصري لصاحب الرخصة بإجراء الاختبارات والمسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية.

<sup>5</sup> ينص العقد على البلوك 4 وبلوك 9 أن على اصحاب الحقوق التخلي عن 25% من الرقعة في بداية مدة الاستكشاف الثانية وعند انتهاء مدة الاستكشاف الثانية وبالترتيب مع طلب تمديد مرحلة الاستكشاف على اصحاب الحقوق التخلي عن 25% اضافية من مساحة الرقعة الاساسية.

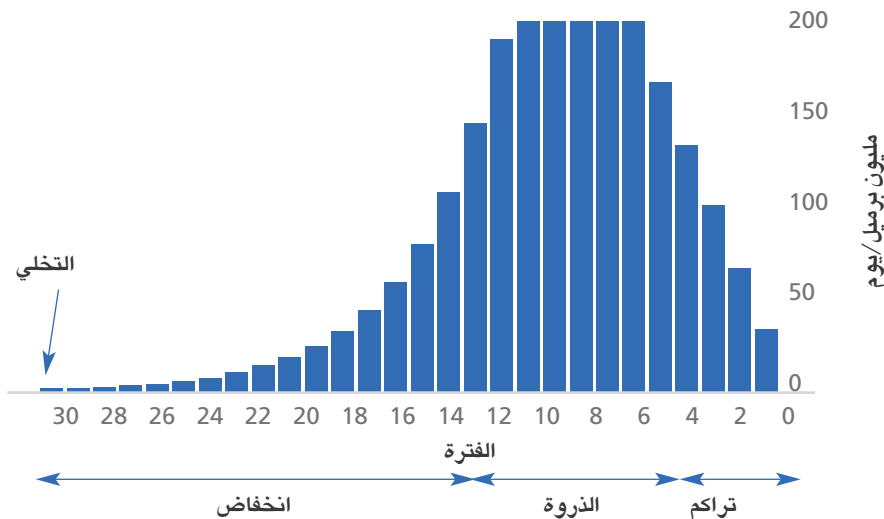
في حال الموافقة على خطة تطوير الحقل ينال المستثمر رخصة جديدة، لتغطية مرحلتي التطوير والإنتاج.

تحدّد خطة تطوير الحقل قدرة الإنتاج من الحقل المكتشف. وتعتبر مرحلة التطوير المرحلة الأعلى ضمن أنشطة الاستكشاف والإنتاج. هي مرحلة تتطلب حفر آبار التطوير وإرساء منشآت الاستخراج مثل المنصات التي تسمح بالإنتاج بالحدّ الأقصى من المكامن، وهذا مشروع هندسي معقدّ يتطلب الوقت الطويل (4 إلى 6 سنوات).

#### 4. الإنتاج ووقف التشغيل (Production and Decommissioning)

يتبع الرسم البياني للإنتاج في حقول النفط منحنيّ يتخذ شكل الجرس. ففي السنوات الأولى للحقل، يتراكم الإنتاج بشكل سريع. ومن ثمّ مع انخفاض ضغط المكمن بمرور الوقت يتراجع معدّل الإنتاج بشكل طبيعي، يكون على المنتجين أن يضخّوا المياه والغازات مثل ثاني أكسيد الكربون، والغاز الطبيعي أو النيتروجين من أجل إعادة ضغط المكمن والحفاظ على عملية الاستخراج. (تشكل هذه التقنية إحدى وسائل الأسلوب المحسّن لاستخراج النفط Enhanced Oil Recovery EOR). ومن ثمّ في مرحلة ما يصبح الحفاظ على الإنتاج غير مجدٍ اقتصادياً، لذا لا بدّ في هذه المرحلة بالذات من هجر الحقل أو وقف التشغيل، وذلك بعد الحصول على الموافقة على خطة وقف الإنتاج (الرسم 4).

الرسم 4  
حلقة حياة مشروع حقل النفط



## أنشطة المرحلة الوسطى (Midstream)

يربط قطاع الصناعات الوسطى مرحلتى الاستكشاف والإنتاج وصناعات المصبّ. وتستخدم هذه الصناعات المنشآت التي تأخذ الهيدروكربونات المنتجة فتعمل إما على تخزينها أو على نقلها بعد المعالجة. وهي تشمل المنشآت المستخدمة في المعالجة والنقل والتخزين الأنابيب والسفن الصهرجية ومحطات التحميل وناقلات النفط والغاز وأساطيل الشاحنات ومقصورات القطارات. وتعتبر أنشطة الصناعات الوسطى بالمقارنة مع أنشطة الإنتاج منخفضة الكلفة، لكنها تتطلب أيضاً استثماراً رأسمالاً مهم على مستوى اللوجستيات والمنشآت. ويمكن أن تكون هذه اللوجستيات والمنشآت قائمة على البرّ، بالقرب من حقول النفط أو بعيدة عنها، أي في مراكز الطلب. وتعمل غالبية الحكومات وشركات النفط والغاز والمؤسسات المالية على تخزين النفط الخام في نقاط مختلفة وذلك لأسباب عديدة منها ما يتعلق بالأمان في التوريد والتحوط أو لغايات المضاربة.

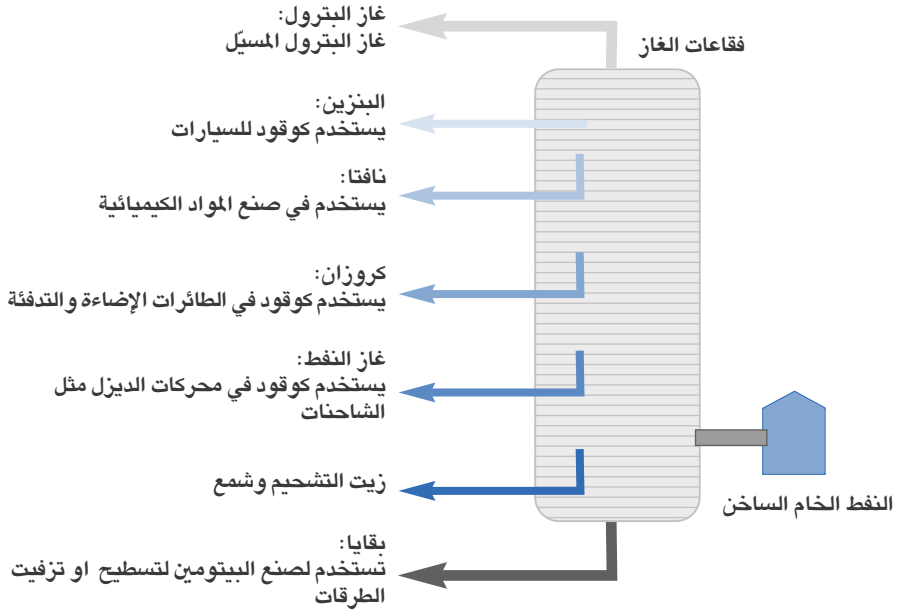
كما تشمل الشركات العاملة في هذا المجال شركات البترول الدولية، وشركات البترول الوطنية أو المشغلين المستقلين المتخصصين.

## أنشطة المصبّ (Downstream)

يشمل قطاع أنشطة المرحلة النهائية، مصانع تكرير النفط ومصانع الببتروكيميائيات وتوزيع المنتجات النفطية ومراكز البيع بالمفرق وشركات توزيع الغاز الطبيعي. كما تشمل المنتجات المشتقة عن النفط والغاز الخامين خلال عملية تكرير الغاز النفطي المسال، والغازولين أو البنزين ووقود الطائرات والديزل وزيت الوقود والاسفلت وفحم الوقود وسواها. علماً أنه في عالم الطاقة، تستخدم هذه المنتجات للنقل ولتوليد الطاقة والتدفئة والاستعمالات غير المولدة للطاقة كمواد التغذية للصناعات البتروكيميائية<sup>6</sup>. فبعض المنتجات المكررة المشتقة من النفط والغاز، على غرار المواد المقطرة المتوسطة كالنافتا، تُستخدم كمواد تغذية أساسية للصناعات الببتروكيميائية (مثل الزيوت والكاوتشوك الصناعي والبلاستيك والمخصبات والمبيدات والمواد الصيدلانية).

"يعرض الرسم 5 صورة عامة لمصنع تكرير يعمل من خلال فصل جزيئات الهيدروكربون المختلفة الموجودة في النفط الخام وتحويلها إلى منتجات نفطية مكتملة".

<sup>6</sup> [http://siteresources.worldbank.org/INTOGMC/Resources/noc\\_chapter\\_1.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTOGMC/Resources/noc_chapter_1.pdf) (p.17)



## العناصر التي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية

من أجل تقييم فرصة الاستثمار، تقوم الشركات البترولية المستثمرة بمقارنة النفقات التي يمكن أن تتكبدها قياساً بالمنافع المحتملة. ويدخل في التقييم عناصر متعددة مثل القدرات الجيولوجية واحتمالات نجاح التنقيب والمخاطر السياسية فضلاً عن الشروط المالية. وتسمح النتيجة النهائية للعملية بترتيب الفرص ضمن محفظة المستثمر العامة التي تتضمن:

- **الإمكانات الجيولوجية:** هي فرص الوصول إلى اكتشاف تجاري، والحجم المحتمل للاكتشاف.
- **العناصر التجارية:** يأتي بمقدمة هذه العناصر، أسعار النفط والغاز التي تؤثر عليها عناصر عديدة. على سبيل المثال، يمكن ترجمة النمو الكبير في الاقتصاد العالمي إلى طلب أعلى على النفط والغاز، وعليه ترتفع الأسعار والاستثمارات والتنافسية، بينما يبقى كل ما تبقى على حاله.
- **العناصر السياسية:** تزيد السياسات الخاصة وعدم الاستقرار والتأخير في الحصول على الموافقات من المشاكل التنظيمية ومن مفهوم الخطر بالنسبة للمستثمر، الذي يسعى بدوره إلى

الاستقرار السياسي، وإلى مخاطر منخفضة على مستوى التدخّل، كما يحدّد العمليات الأمانة لجهة الأصول. في الواقع، يبحث المستثمرون عن حرية اتخاذ قراراتهم التجارية وحدهم. وفي بعض الأحيان تخشى الشركات المستثمرة من الوقوع تحت ضغط الحكومة المضيفة من أجل الاستثمار في مشروع لا يستوفي الشروط التي تضعها الشركات البترولية (فالأمر تعتريه الكثير من المخاطر ويتطلب تكنولوجيات غير مثبتة أو قد تطلبه الدولة من أجل أهداف استراتيجية أوسع). ويمكن لهذه المتطلبات أن تدمّر القيمة للمستثمر.

■ **النظام المالي:** أفضل الأنظمة المالية التي يبحث عنها المستثمر هي تلك التي تعتمد التنافسية والبساطة والاستقرار.

قلّما يصل المستثمرون إلى قرار يكون مبنياً فقط على واحد من العناصر المذكورة أعلاه. فمجموع كلّ هذه العناصر هو ما يساعد في بلورة قرارهم.

# 2 القسم الثاني

## الإطار القانوني





هذا القسم يساعد النواب على الاضطلاع على الإطار القانوني الذي يتوجب أن يكون مبلوراً قبل البدء بالعمل في هذا القطاع، ليحفظ للبلد حقوقه ولتكون الشركات على علم بالقوانين والتشريعات الملزمة لها خلال بعملها في البلاد. ومن المستحسن أن يكون الإطار القانوني مكتماً، بمعنى أن يكون هناك وضوح في الأدوار والمسؤوليات والالتزامات عند جميع الأطراف المعنية، نظراً لكون هذا الإطار يساعد النواب على الإستناد إلى هذه النصوص لمراقبة أعمال الحكومة والشركات إذا وجب الأمر.

يرد وصف الدعائم الرئيسية لإطار العمل القانوني للنفط في الرسم 6، ويأتي وصفه المختصر أدناه:

الرسم 6  
إطار العمل القانوني والمؤسسي



## الدستور

يعتبر الدستور ركيزة القوانين كافة ومصدر شرعيتها، لذلك فهو الذي يرسى دعائم إطار العمل للسياسات والتشريعات المرتبطة بالموارد الهيدروكربونية. ويحدّد الدستور اللبناني في المادة 89 منه الأسس العامة وأطرّ عمل كل السياسات والتشريعات ذات الصلة بالموارد الطبيعية.<sup>7</sup>

## السياسة النفطية

تضع السياسة النفطية رؤية الحكومة والأهداف والمبادئ التي سوف تستند إليها لإدارة هذا القطاع. على أنه ما من سياسة موحدة عالمياً في هذا المجال، إلا أن السياسة النفطية يجب أن تكون متماسية مع أهداف سياسة البلاد العامة ولا سيما أهداف التنمية الوطنية. وفي لبنان وضعت وزارة الطاقة والمياه ورقة السياسة البترولية في العام 2007، أي قبل حصول أية اكتشافات للغاز والنفط في المنطقة. وتحدّد هذه السياسة بعض العناوين العريضة لتوجه الدولة في مجال النفط والغاز، من دون التطرق إلى التفاصيل. لذلك تبرز ضرورة إعداد سياسة نفطية حديثة ذات أهداف

<sup>7</sup> المادة 89 من الدستور اللبناني تنص على: لا يجوز منح أي إلتزام أو إمتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي إحتكار إلا بموجب قانون وإلى زمن محدود".

واضحة ودقيقة، تلاحظ التغييرات الجذرية في أسواق النفط والغاز العالمية وتبدل الأسعار بالإضافة إلى الأسواق خاصة في ظل المنافسة من قبل طاقات أقل تلويناً (طاقة الرياح، الشمس...) ودخول الغاز الصخري سوق المنافسة بشكلٍ جدي، وتكون مبنية على متطلبات الاقتصاد المحلي.

## القوانين

هي حجر الأساس لأي إطار عمل تشريعي فعّال يُعنى بالنفط. وهي تعيد التشديد على أهداف السياسة وتوفّر السبيل لفرض الموجبات القانونية على اللاعبين في القطاع.

### 1. قانون الموارد البترولية في المياه البحرية

أقرّ مجلس النواب القانون رقم 132 "قانون الموارد البترولية في المياه البحرية" الصادر بتاريخ 2010/8/24 وهو يضع القواعد التي ترعى عملية التنقيب عن البترول في البحر.

وقد ارتكز على مبادئ وأسس أهمها:

1. اعتماد مبدأ تقاسم الإنتاج بين الدولة اللبنانية وشركات النفط العالمية (اتفاقية الاستكشاف والإنتاج).
2. تعدد الشركاء ضمن إتفاقية الإستشكاف والإنتاج (ثلاثة شركاء على الأقل).
3. إنشاء "هيئة إدارة قطاع البترول" من أجل إدارة الأنشطة البترولية.
4. التشدد في إجراءات الصحة والسلامة والبيئة.
5. اعتماد الشفافية في إختيار الشركات المؤهلة وفتح باب المنافسة العادلة أمام جميع الشركات الراغبة والمؤهلة.
6. إبقاء الصلاحية الدائمة للدولة لمواكبة الأنشطة البترولية في كل مراحلها، مع إمكانية مشاركتها في الأنشطة البترولية عبر إنشاء شركة بترول وطنية.
7. إنشاء صندوق سيادي لإيداع العائدات المحصّلة من قبل الدولة الناتجة عن الأنشطة والحقوق البترولية.<sup>8</sup>

### 2. التشريعات الأخرى

أصدرت الدولة اللبنانية سلة من التشريعات التي ترعى قطاع النفط والغاز، فيما لا يزال القسم الآخر منها في طور الإعداد والدراسة.

أبرز القوانين التي تمّ إنجازها:

- قانون الضرائب على الأنشطة البترولية (القانون رقم 57 الصادر بتاريخ 2017/10/5): يضع هذا القانون الأسس الضريبية المعتمدة من قبل الدولة فيما يتعلق بالأنشطة البترولية، بغية تمكين

<sup>8</sup> الفقرة (2) من المادة الخامسة من القانون 132 "قانون الموارد البترولية في المياه البحرية".

الشركات البترولية صاحبة الحقوق من معرفة ما سوف تدفعه من ضرائب وما تمتلكه من إعفاءات. وأبرز المبادئ التي اعتمدها القانون:

1. دمج كل النصوص القانونية المرتبطة بالأحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية في متنه بغية جعله قانوناً مرجعياً شاملاً، يحتوي على كل ما يحتاجه من إعطاء النشاط البترولي.
2. الإحالة إلى النصوص القانونية العامة، فيما يتعلق بالنشاطات الإعتيادية التي يمارسها العاملون في قطاع البترول (أنظمة الموظفين، تسجيل الآليات التي تشغلها شركات التنقيب....) وذلك بشكل واضح يفي بالغرض المطلوب.
3. تحديد معدل الضريبة على أرباح الشركات صاحبة الحقوق البترولية بنسبة قدرها 20% بدلاً من 15% المطبقة على أرباح الشركات العادية، للتدليل على خصوصية قطاع البترول.
4. التأكيد على اعتماد نظام تقاسم الإنتاج الذي يتيح للدولة اللبنانية الحصول على العائدات من ثلاثة مصادر هي: الإتاوة، بترول الربح والضريبة. والتي تشكل مجتمعة الحصة الإجمالية للدولة، والتي يجب النظر إليها ككل لا يتجزأ، وعدم الإكتفاء بالنظر إلى مكون واحد فقط دون غيره من المكونات. حيث أنه كلما ارتفعت نسبة الضريبة على أرباح الشركات خفت وتيرة تدفق الأموال (Cash Flow) إلى الصندوق السيادي المزمع انشاؤه. كما أن معدلات تدفق الأموال إلى الخزينة اللبنانية يتغير بين مرحلة ما قبل استرداد الشركات صاحبة الحقوق البترولية المصاريف التي تكبدتها وما بعدها.

■ قانون تحديد وإعلان المناطق البحرية للجمهورية اللبنانية (القانون رقم 163 الصادر بتاريخ 2011/8/18) الذي جاء استكمالاً لخطوة إنضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بموجب القانون رقم 295 الصادر بتاريخ 1994/2/22، والتي أصبح طرفاً فيها بتاريخ 1995/1/5. وأبرز ما تضمنه هذا القانون:

1. تحديد خط الأساس للجمهورية اللبنانية باعتماد حدّ أدنى الجُزر والخطوط المستقيمة التي تصل بين نقاط أساس مناسبة، بدءاً من منتصف مصبّ النهر الكبير شمالاً وصولاً إلى نقطة إنطلاق خط الهدنة موضوع إتفاقية الهدنة لعام 1949 جنوباً (النقطة B1).
2. تحديد المياه الداخلية والبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والسلطات التي تمارسها الدولة في كل منها.
3. تحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة للجمهورية اللبنانية، من الناحية الشمالية الغربية مع سوريا وقبرص، ومن الناحية الجنوبية الغربية مع قبرص وفلسطين المحتلة. وتحديد حقوق الدولة اللبنانية وولايتها وواجباتها في هذه المنطقة.
4. تحديد حدود الجرف القاري والحقوق السيادية التي تُمارسها الجمهورية اللبنانية في باطن أرض الجرف القاري.
5. الإعلانات التي تودعها الحكومة اللبنانية للأمانة العامة للأمم المتحدة اللازمة فور نشر القانون في الجريدة الرسمية.

- قانون دعم الشفافية في قطاع البترول (القانون رقم 84 الصادر بتاريخ 2018/10/10) وهو يهدف إلى تعزيز الشفافية في قطاع البترول عبر:
  1. متابعة المراحل التي يمرّ بها العمل في قطاع البترول بدءاً من الاستكشاف ووصولاً إلى مرحلة وقف الإنتاج وتفكيك المنشآت، ووضع الأطر القانونية والمؤسسية للتصدي لأي خلل في أي منها.
  2. تعزيز أطر المساءلة واليات النشر والإفصاح من أجل تأمين الحق في الوصول إلى المعلومات.
  3. تحديد نطاق المساءلة ليشمل كل المتولين للسلطة العامة والشركات صاحبة البترولية العاملة في لبنان، وفرض موجبات منفصلة ومتقابلة عليهم بهدف رفع مستوى الشفافية وتمكين الجهة المسؤولة من القيام بالتدقيق في كل ما يتم نشره والإفصاح عنه.
  4. إلزام وزير الطاقة وهيئة إدارة قطاع البترول إرسال تقارير دورية منفصلة إلى مجلس النواب عن سير أعمال القطاع.
  5. وضع النصوص الضابطة لعمليات الاستخدام والتوظيف في قطاع البترول، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالنفقات الاجتماعية التي تدفعها الشركات البترولية.

### القوانين المكتملة التي في طور الإنجاز

من أجل استكمال المنظومة التشريعية اللازمة لنجاح قطاع البترول، لا بدّ من صدور عددٍ من القوانين المكتملة، ويعكف مجلس النواب حالياً على درس ومناقشة عدد من اقتراحات القوانين المتعلقة بالقطاع أهمها:

1. اقتراح قانون التنقيب عن البترول في البرّ (قيد الدرس). وهو يضع الأسس والقواعد الواجبة الإتباع في أعمال التنقيب عن النفط في البرّ. كما يتكامل مع قانون الموارد البترولية في المياه البحرية، خصوصاً لجهة اعتماد نفس المعايير المتعلقة بالبيئة والسلامة العامة وسواها، فضلاً عن اعتماده هيئة إدارة قطاع البترول المنشأة بموجب القانون 132 كجهة مسؤولة عن إدارة أعمال التنقيب في البرّ على غرار ما تقوم به في مجال البحر.
2. اقتراح قانون انشاء الصندوق السيادي اللبناني (قيد الدرس). وهو يهدف إلى إنشاء الصندوق السيادي المنصوص عنه في المادة 3 من قانون الموارد البترولية في المياه البحرية. على أن يكون هذا الصندوق مستقل وله طابع سيادي، توضع فيه الأموال المتأتية عن الأنشطة البترولية بهدف حفظها لتمكين الأجيال القادمة الاستفادة من عائدات هذا المورد النابض، بالإضافة إلى إمكانية استثمار قسم من هذه الأموال داخل لبنان وخارجه، وذلك وفق قواعد محاسبية ومالية دقيقة وملزمة.
3. اقتراح قانون انشاء مديرية عامة للأصول البترولية في وزارة المالية (قيد الدرس). وهو يهدف إلى إنشاء مديرية تُعنى بالأصول البترولية في وزارة المالية.

## أنظمة البترول/المراسيم التطبيقية

وهي المراسيم والأنظمة التي تتفد أهداف السياسة النفطية وقانون البترول، وغالباً ما تكون أكثر تفصيلاً من القانون ويمكن تكييفها بشكل أكثر انتظاماً. أما أهم المراسيم والأنظمة الصادرة تطبيقاً للقوانين المذكورة أعلاه:

■ المرسوم رقم 7968 الصادر بتاريخ 2012/4/7 "النظام الداخلي لهيئة إدارة قطاع البترول"، تبعه المرسوم رقم 9438 الصادر بتاريخ 2012/12/4 القاضي بـ "تعيين هيئة إدارة قطاع البترول" التي تعمل تحت إشراف وزارة الطاقة والمياه وتؤدي دوراً تنظيمياً واستشارياً. حيث أنط القانون رقم 2010/132 بهذه الهيئة مسؤولية إدارة قطاع البترول والإشراف والرقابة على الأنشطة البترولية، وكذلك العمل على تحقيق الإدارة الرشيدة للموارد البترولية والتخطيط الاستراتيجي والاقتصادي والمالي والتقني والجيولوجي والبيئي. فضلاً عن مهمة العمل لضمان نجاح وشفافية عملية التنمية المستدامة في مراحل الأنشطة البترولية كافة.

■ المرسوم رقم 10289 الصادر بتاريخ 2013/4/30 "الأنظمة والقواعد المتعلقة بالأنشطة البترولية" المعدل بالمرسوم رقم 1177 الصادر بتاريخ 2017/7/31. وهو يتضمن 27 مرسوم تطبيقي ترعى القواعد القانونية والفنية والتجارية بالإضافة إلى القواعد المتعلقة بالجودة والصحة والسلامة والبيئة.

■ المرسوم رقم 43 الصادر بتاريخ 2017/1/19 "مرسوم دفتر الشروط الخاص بدورات التراخيص في المياه البحرية ونموذج إتفاقية الاستكشاف والانتاج"، وهو يتضمن نموذج العقد الموقع بين الدولة وشركات نفط لبنانية أو عالمية، الذي بموجبه تمنح الدولة هذه الشركات، من خلال عملية مزيدة تنافسية، الحق باستكشاف وتطوير وإنتاج مكامن النفط والغاز المتواجدة في المنطقة الاقتصادية الحصرية العائدة للبنان. حيث يُمنح هذا الحق للشركات. كما تحتوي الاتفاقية على دفتر الشروط الخاص بدورات التراخيص في المياه البحرية، وعلى كامل الأحكام التعاقدية للاستكشاف والإنتاج بين الدولة وبين ما لا يقل عن ثلاثة أصحاب حقوق من بينهم مشغل.

■ المرسوم رقم 42 الصادر بتاريخ 2017/1/19 "مرسوم تقسيم المياه البحرية اللبنانية الخاضعة للولاية القضائية للدولة اللبنانية إلى مناطق على شكل رقع": حيث قسّم المرسوم المذكور المناطق البحرية التابعة للجمهورية اللبنانية، والتي تبلغ مساحتها الإجمالية 21500 كلم<sup>2</sup>، إلى عشر رقع (بلوكات) بمساحة 2000 كلم<sup>2</sup> تقريباً للرقعة الواحدة. بالإضافة إلى تحديده منطقة عازلة تبلغ مساحتها 1200 كلم<sup>2</sup>، لا يمكن القيام بالأنشطة البترولية فيها إلا بموجب مرسوم خاص يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الطاقة المستند إلى رأي الهيئة. وقد تمّ الإستناد في هذا التقسيم إلى عدد من المعايير أهمها:

1. نوع الموارد البترولية المتوقع اكتشافها.
2. القيمة الاقتصادية المتوقعة لكل رقعة.

3. قدرة كل رقعة على جذب الاستثمارات.
4. نتائج المسوحات الزلزالية الثنائية والثلاثية الأبعاد.
5. احتمالات نجاح الاكتشاف ومخاطره.
6. متوسط عمق البحر في كل رقعة.

## العقود النفطية

تحدّد عقود النفط والغاز العلاقة القانونية والتجارية بين الحكومة المضيفة والشركات البترولية المستثمرة. وتتطلب أفضل الممارسات الدولية تقليص حجم المفاوضات ضمن العقود وضمان التوحيد في المعايير والمعاملة غير التمييزية بين المستثمرين. كما وتسمح ببعض المرونة في الشروط العامة لتعكس أيّ مشروع فريد من نوعه أو أيّ ظروف محدّدة للمستثمر. كما توصي أفضل الممارسات الدولية أيضاً بتطوير عقد نفطي نموذجي<sup>9</sup> يكون القاعدة التي عليها يمكن التفاوض بالاتفاقات النفطية بين الدولة والشركات. وقد وقع لبنان بتاريخ 2018/1/29 على عقد مع تجمع شركات ثلاث (توتال، أني، نوفاتك) للتنقيب عن النفط والغاز في الرقعة 4 و9 من المياه البحرية اللبنانية.<sup>10</sup>

<sup>9</sup> وضعت الحكومة اللبنانية عقد نموذجي تم على اساسه توقيع العقدين على بلوك 4 و 9.  
<sup>10</sup> تجدون العقود الموقعة بين الحكومة والشركات على البلوك 4, 9 منشورة على صفحة هيئة قطاع البترول <http://www.lpa.gov.lb/epa.php>



# 3

القسم الثالث

سلسلة القرارات  
الخاصة بقطاع  
النفط والغاز  
:(value chain)

المبادئ التوجيهية



شرح القسم الأول الوجه الفني والصناعي لأنشطة النفط والغاز. أما هذا القسم فيغطي مسائل السياسات العامة التي تؤثر على تحوّل الموارد الجوفية إلى ثروة طويلة الأمد تساهم في التنمية المستدامة للبلاد.

يبني هذا القسم على سلسلة القيمة، كما نتطرق فيه إلى ما يسمى بسلسلة القرارات المتعلقة بالسياسات في قطاع النفط والغاز. والقرارات المصيرية التي تبدأ من القرار بالاستخراج وبالوصول على عقود مناسبة وبالادارة العائدات وتنتهي باستخدام هذه العائدات في الاقتصاد المستدام. وكل هذه القرارات تُبنى بشكل قوي إذا التزمت المؤسسات العامة المعنية باتخاذ القرارات بالشفافية وبالمشاركة وبالوضوح بالاستراتيجيات المتعلقة بالقطاع. ومن هنا الدور الجوهري للنواب في التشريع المبني على أسس الحوكمة الرشيدة وبالمراقبة والمساءلة.

كما تتطلب الإدارة الفاعلة والناجحة لقطاع النفط والغاز تحديداً واضحاً للمسؤوليات وفصلاً للأدوار بين الكيانات المختلفة. بشكل عام، للبرلمان صفة تشريعية فيما يترك الدور التنفيذي للحكومة حيث أنّ الوزارة المعنية (وزارة الطاقة) تشرف على وضع السياسات. وهي الجهة المسؤولة عن منح العقود وتنظيم أنشطة النفط والغاز. أما في حال أرادت الدولة أن تمارس أنشطة تجارية، يمكنها أن تنشئ شركة بترول وطنية لتشرف على هذا الوجه من العمل (الرسم 7). على أنه في غياب تحديد المسؤوليات بشكل واضح، قد يرتفع خطر النزاعات (والمصالح) وازدواجية الجهود وانعدام الفعالية. كذلك فإن طبيعة العمليات في صناعة النفط والغاز تتطلب تعاون الوزارات والادارات الحكومية بشكل وثيق لضمان إدارة ناجحة للقطاع من خلال تفادي النواقص والثغرات النظامية التي يمكن أن ينفذ عبرها الفساد.<sup>11</sup>

<sup>11</sup> البنك الدولي (2012)



مقتبس عن بارك، 2007

من الضروري الاعتماد على التماسك بين ركائز إطار العمل القانوني والمؤسسي. ومن المهم أيضاً الالتزام بالشفافية في كلٍّ من هذه الركائز. بالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من الربط بين النصوص التشريعية والتنظيمية المختلفة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، يجب أن ترعى القوانين والأنظمة البيئية الشؤون المرتبطة بأنشطة الاستكشاف والإنتاج. وإلا فعلى التشريعات الخاصة بالموارد البترولية أن تشمل أحكاماً بهذا الشأن في حال كانت غير متوفّرة في التشريعات البيئية.

وبحسب القانون رقم 132 "قانون الموارد البترولية في المياه البحرية" هناك أطرٌ متعددة لحوكمة القطاع، تستند إلى أهمية الخطوات المزمع القيام بها وانعكاسها على سير القطاع. من هذه الخطوات أو القرارات ما يفترض القيام بخطوات تشريعية تتمثل بإصدار قوانين في المجلس النيابي، فيما بعض الخطوات والقرارات مرتبطة بمجلس الوزراء، وأخرى من صلاحية وزير الطاقة والمياه، كما يوكل القانون للهيئة الدور الاستشاري والتقني في كل الخطوات التي تتم بما في ذلك تحضير المراسيم المطلوبة (القسم الرابع).

فيما يلي بعض الاسئلة التي قد تساعد النواب في تقييم صلاحية الاطار القانوني والمؤسسي وتساعدهم في حال ارادوا وضع النصوص المتعلقة بهذا الاطار.

1. هل النظام المتبع واضح وشفاف بما فيه الكفاية للوصول إلى قرار سليم؟
2. هل من سياسة بترولية كاملة تحدّد الرؤية الأوسع للصناعة؟
3. هل أنّ قوانين القطاع وأنظمتها وعقوده تعكس الأولويات الوطنيّة؟
4. هل من تماسك بينها وبين القوانين والأنظمة الأخرى ذات الصلة؟
5. هل أن قانون القطاع واضح بشأن الأدوار والمسؤوليات الخاصة بمؤسسات القطاع وشركات البترول الدولية؟
6. هل من آليات مناسبة قائمة لضمان مساءلة شركة البترول الوطنية بشأن أنشطتها؟
7. ما هي الخطط القائمة لتعزيز القدرة المؤسسيّة والمساءلة والشفافية؟

## سلسلة القيمة (value chain) أو سلسلة القرار

سلسلة القرار تبرز المحطات الاساسية التي تحتاج قرارات تشريعية وتنفيذية لتطوير قطاع النفط والغاز. وهي مختلفة عن سلسلة القيمة المتعلقة بالصناعة النفطية او الغازية. وتساعد هذه السلسلة النواب واحزابهم لبلورة السياسات المتعلقة بالقطاع.

يحدّد البنك الدولي المجالات المتقاطعة الخمسة التي تشكّل مجتمعةً سلسلة القيمة في قطاع النفط والغاز (الرسم 8). يحتاج كلّ من هذه الأبعاد إلى إدارة مناسبة وشفافة لضمان الحوكمة الصالحة للقطاع وتعزيز الاستدامة.<sup>12</sup>

الرسم 8  
سلسلة قيمة النفط والغاز



ومن أجل تفعيل السلسلة، تحتاج البلاد أولاً إلى اتخاذ قرار لمعرفة ما إذا كان الوقت قد حان لاستخراج الموارد البترولية أم لا. وفي حال كان الجواب إيجابياً، بأي معدل. هذه الأسئلة غالباً ما يجري تجاهلها، فقد تقرّر بعض البلدان بأن تبقى القرار معلقاً إلى أن تتوصّل إلى إطار تشريعي ومؤسسي كامل من أجل إدارة فعّالة للقطاع. فيما تفضّل بلدان أخرى، الحفاظ على معدّل استخراج

<sup>12</sup> أنظر نخلة (2017) لتقييم مفصل عن سلسلة القيمة في تسعة من الدول المصدرة للنفط (البحرين والجزائر والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة) بالإضافة إلى النروج كعلامة مرجعية.

محافظ. فعلى سبيل المثال، اختارت المملكة المتحدة نمط استخراج سريع لموارد النفط والغاز الخاصة بها من بحر الشمال، وذلك للتمكن من الاستفادة القصوى من المنافع الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها من القطاع في أسرع ما يمكن. بينما، وفي الطرف الآخر من البحر، اتبعت النرويج سياسةً أكثر حذراً، حيث فتحت تدريجاً مياهاها أمام الاستثمارات بما أنها لم تكن تواجه الحالة المالية الطارئة نفسها.

أما ميثاق الموارد الطبيعيّة، التابع لمعهد حوكمة الموارد الطبيعيّة، الذي هو مجموعة من المبادئ التي تتوجّه للحكومات والمجتمعات حول أفضل طريقة للاستفادة من الفرص التي يولدها اكتشاف البترول من أجل تحقيق التنمية، فيوفّر تفصيلاً إضافياً للمسائل الرئيسية المرتبطة بسلسلة قيمة النفط والغاز ومبادئ الحوكمة الصالحة للقطاع (الرسم 9).

### الأسس المحلية والدولية

في ميثاق الموارد الطبيعيّة التابع لمعهد حوكمة الموارد، نلاحظ وجود الأسس الوطنية والأسس الدولية كجزء لا يتجزأ من سلسلة القيمة أو القرار. الأسس المحلية هي الأساس لقطاع سليم حيث يكون القطاع مبنياً على وضوح الرؤية من خلال وضع استراتيجية للقطاع وكيفية استعمال الموارد في تنمية البلاد، ويكون مرتكزاً على التشاور مع جميع اصحاب المصالح بما فيهم المجتمع المدني وأيضاً على وجود مؤسسات عامة قوية قادرة على لعب دورها بفعالية. والأهم أن يكون القطاع يدار بشفافية وهناك آليات واضحة وامكانية لمساءلة المسؤولين.

أما الأسس الدولية فهي ضرورية لتفرض على الشركات العالمية العاملة في البلاد أن تتعامل بشفافية وبمسؤولية وأن تهتم بمصلحة البلاد التي تعمل فيها، وترفض أي نوع من أنواع الفساد. ويبقى هناك مسؤولية للمجتمع الدولي ليعمل في المحافل الدولية لوضع قوانين عالمية تجبر الشركات العالمية والبلدان على التصرف بمسؤولية وشفافية.

الرسم 9  
ميثاق الموارد الطبيعيّة



مقتبس عن معهد حوكمة الموارد الطبيعيّة NREGI، 2017

## منح العقود والرخص

يمكن أن تعطي الحكومة حق استكشاف النفط وانتاجه بطرق مختلفة. وبغض النظر عن الخيار، فإن الهدف هو اختيار أفضل الشركات البترولية المتقدمة للمزايدة والاستفادة القصوى من المداخل المحتملة الناتجة عن منح التراخيص، وتفاذي أيّ تشويه لمحفظات الأداء.

فبحسب البنك الدولي (2012)، تبدأ فرص الفساد في القطاع الاستخراجي في مرحلة التعاقد أو المشتريات. ويصف القاسم وآخرون (2008) مستوى الفساد في هذه المرحلة على أنه مرتفع جداً، لا سيما في ما يتعلق بمنطقة الاستثمار المختارة وقاعدة كلفة الاسترداد وحصّة أصحاب الرخص من الأرباح وطول العمليّة ومعدّل الانتاج والمخاوف البيئية والتزامات المرحلة الأخيرة (وقف الإنتاج) والتزامات رفع التقارير والمراقبة.<sup>13</sup> بالتالي في حال توضيح القواعد والشروط الخاصّة باستدراجات العروض والامتيازات ووضعها بشكل شفاف أمام السلطة التشريعيّة والعامّة، يصبح من الأسهل للمشرّع والإدارات الحكومية المعنية والمواطنين المراقبة واستشعار عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، وتصحيح الأخطاء وسدّ النواقص.<sup>14</sup>

يتفاوت مستوى مشاركة البرلمان في هذه المرحلة. ففي عدد من الدول وبشكل خاص في بلدان الكومنولث، لدى البرلمان سلطة المصادقة على أيّ من الامتيازات أو عقود الإيجارة أو التراخيص أو العقود. أما في بلدان أخرى، فيضطلع البرلمان بدور بالحد الأدنى. وبكل الحالات، يضع المربع 2 مجموعة من الأسئلة التي يمكن النواب أن يطرحوها بشأن عمليّة منح الرخص.

### المربع 2 أسئلة يمكن طرحها بشأن عمليّة منح الرخص

1. كيف تتم عمليّة منح رخص النفط والغاز، بما في ذلك نوع نظام استدراج العروض (جولات الترخيص أو المفاوضات المباشرة)، وبروتوكولات المناقصات والمعايير التي يمكن تقديم العروض بشأنها والحد الأدنى من برنامج العمل؟
2. هل أنّ القواعد والشروط المطلوبة لمنح التراخيص واضحة وبمتناول العموم؟
3. من هي السلطة الموكلة إليها منح الترخيص؟
4. ما هي القدرات الجيولوجية للمناطق التي يمكن فيها منح الرخص؟
5. هل أنّ العمليّة تضمن إجراءات ومعايير شفافة وتنافسيّة لمنح الحقوق من دون تمييز؟
6. ما هو دور البرلمان في التحقيق بعقود البترول وتمديد عقود الإيجارة وكيف يجري التفاعل مع قرارات مجلس الوزراء؟
7. هل من سجلّ متوفّر تسجّل فيه تفاصيل الحقوق والتراخيص وهل أنّ ذلك يشتمل أسماء الشركات التي لها مصلحة في منطقة/بلوك محدّد؟

<sup>13</sup> القاسم وآخرون (2008، ص. 22).

<sup>14</sup> البنك الدولي، (2012، ص. 14).

## عمليات التنظيم والمراقبة

تتطلب الإدارة الفعالة والناجعة لقطاع النفط والغاز تحديداً واضحاً للمسؤوليات، وفصلاً للأدوار بين الأجهزة والإدارات الحكومية المختلفة. فالتصميم التنظيمي الجيد يركز إلى أهداف واضحة ويشمل آليات المراجعة. وتزداد فعاليته كلما كان مبسطاً ويخفّض إلى الحد الأدنى التنازع والتداخل في الصلاحيات بين الوزارات والإدارات.

من المهم أيضاً أن يكون للهيئة الناظمة القدرة الفنية والموارد التي تسمح لها بالاضطلاع بمهامها بطريقة فعّالة وشفافة.

المربع 3

### اسئلة حول تنظيم العمليات ورصدها

1. ما هي الوكالة الحكومية التي تنظم الشروط التقنية والبيئية في البلد وتشرف عليها؟
2. هل أن مسؤولياتها واضحة؟
3. هل تتمتع بالامكانات المناسبة وبالموظفين الكفؤين ولديها الخبرة للقيام بمهامها؟
4. ما هي الثغرات القائمة على مستوى القدرات وكيف يمكن معالجتها؟
5. هل من تنظيمات بيئية مناسبة؟
6. هل تجري التقييمات البيئية والاجتماعية وهل يجري الإعلان عنها؟
7. هل من عملية استشارية علنية قائمة؟
8. هل أنّ التنظيمات الخاصة بالصحة والسلامة والأمن والبيئة في البلاد تشمل ممارسات الصناعات الجيدة والمعايير الفنية والتدقيقية المعترف بها رسمياً؟
9. هل أن الشركات المتعاقدة تمتثل للتشريعات والتنظيمات والموجبات التعاقدية؟
10. هل من تعاون وثيق بين الهيئات الناظمة المختلفة، وهل من أنظمة لضمان التنسيق بين الوكالات؟
11. هل من تقاطع بين الوظائف التنظيمية والتجارية في شركة البترول الوطنية؟
12. إلى أي مدى جرى تحديد المكوّن المحلي (العمالة المحلية)، بما في ذلك استخدام العمالة المحلية والسلع والخدمات بطريقة مناسبة وكيف يتمشى الأمر مع الاستراتيجية الوطنية؟

## تحصيل الضرائب والائتات

الآلية الأولى لتحصيل المداخل هي النظام المالي الذي ينطبق على النفط والغاز ولا سيما في مرحلة ما قبل الإنتاج حيث يمكن إيجاد الترتيبات المنمقة بالمقارنة مع مرحلتي الصناعات الواسطة وصناعات المصب. غالباً ما تكون المرحلتان الأخيرتان خاضعتين للضرائب العامة التي تنطبق على الصناعات المختلفة في البلد. أما على مستوى مرحلة الاستكشاف والإنتاج، وبسبب الطبيعة الخطرة للأنشطة والتكاليف العالية والمنافع المحتملة التي تميّزها، يكون النظام المالي العام واحد من بين عدة أنظمة مالية تشكّل كلّها معاً النظام المالي للبترول في مرحلة الاستكشاف والإنتاج.

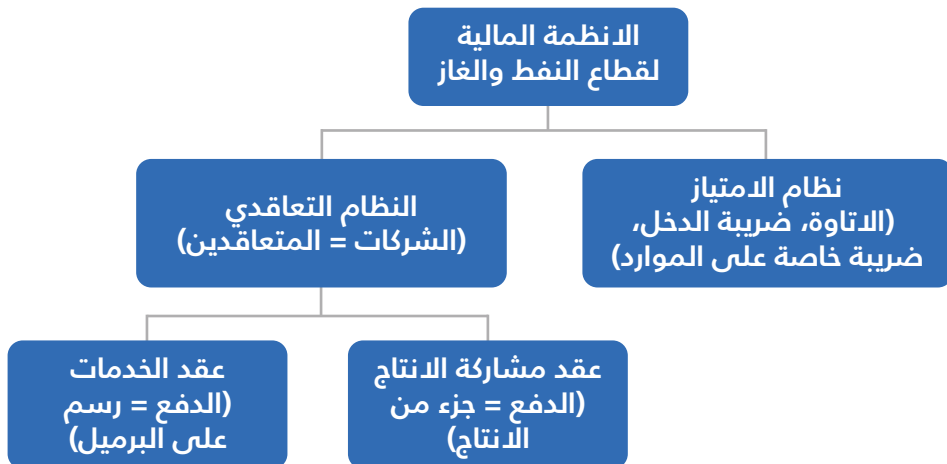
إنّ الممارسين (العاملين) في المجال الضريبي في مرحلة الاستكشاف والإنتاج يألفون المكونات المالية التي تشكّل هيكلية غالبية الأنظمة الضريبية الخاصة بقطاع البترول المعتمدة عالمياً، والتي تشمل الإتاوة وضريبة ريع الموارد والضريبة على الشركات وأرباح النفط/الغاز وكلفة النفط/الغاز. بالإضافة إلى ذلك نجد مجموعة واسعة من الموجبات التجارية والتنظيمية التي تقع على عاتق الشركات البترولية والتي لا تسمى ضريبة في غالبية الأحوال، إلا أنها في الواقع ضرائب على مستوى تبعاتها الاقتصادية. وهي تشمل مشاركة الدولة والعلاوات وفصل الموارد والإستهلاك وموجبات السوق المحلية وهي كلها تؤثر مباشرة على إرباحية مشروع ما.<sup>15</sup>

في سياق العلاقات المختلفة بين الدول المضيفة وصناعة النفط، يمكن تحديد فئتين عامتين من الاتفاقات التي قد تبلورت مع مرّ السنين وهما نظام الامتيازات والاتفاقات التعاقدية (الرسم 10). فالفارق بين الإثنين هو الطبيعة القانونية بما أنّ الإثنين يمكن تصميمهما بطريقة تؤكد الناتج الاقتصادي نفسه.

إنّ تصميم النظام المالي شيء وإدارته شيء آخر. إذ تتطلب الإدارة فصلاً واضحاً للأدوار والمسؤوليات بين الوزارة المعنية من جهة ووزارة المالية من جهة أخرى وشركة البترول الوطنية (في حال وجودها) والهيئة الناطمة في ما يتعلق بجمع الصكوك المالية المختلفة. إضافة إلى ذلك، تعتبر الشفافية أساسية في هذا السياق. فبحسب معهد إدارة الموارد الطبيعية (NRGI) (2017b)، يتمتع النظام الضريبي الجيد بالسمات التالية:

- يمكن تقفي أثر كلّ العمليات بوضوح ويمكن ذكرها في موازنة الدولة.
- أن تتمّ المستحقات المتوجبة للحكومة، أكان ذلك قبل شركة البترول الدولية أو بعدها، لحساب الخزينة في البنك المركزي.
- إجراء عمليات التدقيق والمصالحات الخاصة بالخزينة وحسابات الشركات بشكل دوري.

<sup>15</sup> من أجل تحليل مفصل، انظر نخلة (2010، 2008)



المربع 4  
اسئلة حول النظام المالي

1. هل أنّ النظام المالي محدّد ومثبّت بوضوح في القانون؟
2. هل يترك الأمر للعقود؟ هل أنّ العقود الموقّعة منشورة؟ هل أنّ الشروط المتفق عليها معروفة؟ وإلا، لماذا؟
3. هل أنّ الشروط قابلة للتفاوض؟ هل هي قابلة لتقديم العروض؟
4. هل أنّ النظام المالي منصف وتنافسي على المستوى الدولي؟
5. هل أنّ الضرائب تصاعديّة (تزداد النسبة المئوية من مداخيل الحكومة مع ازدياد الأرباح)؟
6. هل للدولة حصة من أنشطة النفط والغاز؟ في حال الإيجاب، هل هي مدفوعة أو مدوّرة أو مجانية؟ كم تنفق الدولة لتفي بموجبات حصصها وكم تكسب؟
7. هل أنّ معايير المحاسبة المعترف بها دولياً ومعايير رفع التقارير داخلة في التنظيمات والعقود، وهل يوجد تحديد للإجراءات المحاسبية بشكل واضح؟
8. هل تجري عمليّة الدفع بشكل منتظم إلى جهات التحصيل ذات الصلة أو إلى الخزينة؟ أيّ من العمليات تتمّ نقداً وأيّ منها نوعاً؟
9. هل تجري مبيعات النفط والغاز بطريقة شفافة وعلى قدم المساواة؟
10. هل تجري مصالححة التحصيل الضريبي ما بين الإدارات لضمان التماسك بين المداخيل المتوقّعة في الموازنة المصادق عليها والمداخيل المحصّلة فعلاً وهل من تقارير منتظمة ترفع إلى البرلمان والجمهور العام؟



11. هل يمكن تقفّي أثر العمليّات واحتسابها في موازنة الدولة؟
12. هل تجري عمليّات التدقيق الشفاف بشكل منتظم. (ضرائب، انتاج وحجم التصدير، تقييم الهيدروكاربونات، كلفة العمليّات)
13. هل من تحديّات على مستوى القدرة الإداريّة والتدقيقيّة في المؤسسات ذات الصلة؟ في حال الإيجاب، كيف تجري معالجتها؟

## إدارة وتوزيع العائدات

أنّ غالبية مبادئ الإدارة المستدامة لمداخل النفط هي نفسها المعتمدة في إدارة الموازنة، إلا أنّ بعض الأمور تكون مهمّة بشكل خاص للدول المصدرة للنفط والغاز بسبب السمات المميّزة لتلك العائدات، ولا سيّما أنّها:

1. تتولد من مبيعات الموارد الناضبة.
2. لا تتبع بالحجم أو بالتوقيت طريقاً معروفاً، لا سيّما على أثر التقلبات في أسعار النفط والغاز.
3. تميل إلى أن تكون كبيرة الحجم بالمقارنة مع الاقتصاد ولا سيما في البلدان النامية. ما يهدّد بسوء توجيه البلاد باتجاه اقتصاد السلعة الواحدة ما يزيد ضعفه أمام الصدمات الخارجيّة.
4. إن الحكومة هي المستلم الوحيد لمداخل البترول التي تكون مشمولة في المداخل المالية.

تطرح هذه السمات المميّزة السؤال الأساسي حول كميّة المحافظة على نمط الاستهلاك للأجيال الحالية والمستقبلية من التسبب بالتوترات الاقتصادية الكلية، وكميّة الحفاظ على الاقتصاد من ارتفاع أسعار السلع.

بدأت البلدان الغنيّة بالموارد تشعر بجاذبية أكبر حيال مفهوم الصناديق السيادية التي تسمح بإدارة تقلبات المداخل المتأتمية من عائدات الموارد البترولية وتلبية الحاجات التنموية، فضلاً عن نقل جزء من هذه الثروة إلى الأجيال المستقبلية. وبشكل عام، تكون الصناديق السيادية ممولة من فائض الأموال الناتجة عن تصدير الموارد الطبيعيّة المنتجة. مع ذلك، لا تكون هذه الموارد وحدها كافية لبناء اقتصاد مستدام ودعم تنميته. وتكون الإدارة المالية السليمة شرطاً أولياً وأساسياً من أجل إدارة فعّالة للمدخل حتى من دون وجود صندوق سيادي.

أما النوعان المعروفان لصناديق الثروات السيادية فهما:

- **صندوق التثبيت** الذي يهدف إلى تثبيت متغيّرات الاقتصاد الكليّ الرئيسة والمال العام وحماية الاقتصاد من الآثار السلبية للانحرافات غير المتوقّعة في المدخول الحكومي بسبب التقلبات في أسعار السلع.

■ **صندوق الادخار** الذي يحاول أن يحقّق الانصاف ما بين الأجيال، ويحوّل الموارد غير المتجدّدة إلى محفظة متنوّعة من الأصول الماليّة التي سوف تولّد دفقاً للمدخل من مدفوعات الفوائد وأنصبة الأرباح والذي يعمل على تقييم قيمة الأصول للأجيال المستقبلية.

تحقّق بعض صناديق الثروات السياديّة الوظيفتين معاً.

#### المربع 5 مبادئ الادارة الرشيدة لصناديق الثروات السيادية

- بنية صلبة للإدارة وتوزيع واضح للأدوار والمسؤوليات والرقابة والمساءلة.
- أهداف واضحة التحديد وشفافية في الوضعية والعمليات.
- دمج مع نظام موازنة الدولة.
- استراتيجية سليمة لإدارة الأصول.
- قواعد عملانية واضحة (ادخار/تراكم وسحب).

يتمثل دور النائب في هذا المجال الأساسي بضمان أن تكون المداخل البترولية مدارة بشكل شفاف ومستخدمة لصالح قطاعات الاقتصاد كافة، وتوفّر الإنصاف لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية في البلاد.

#### المربع 6 اسئلة حول ادارة العائدات

1. هل من قانون لإدارة مداخل البترول يسلط الضوء على كيفية استخدام العائدات؟
2. هل تعلن الحكومة اسقاطاتها بشأن المداخل البترولية؟
3. هل أن إطار النفقات قائم على استراتيجية تنمية على الأمد الطويل؟
4. ما هي خطط الموازنة لإنفاق المداخل وهل أنها تركز إلى التنمية والحدّ من الفقر؟
5. ما هي آليات إدارة ما بعد الإنفاق والمساءلة لضمان أن الإنفاق يعود بالفائدة على الناس؟
6. هل لدى الحكومة بوابة بيانات الكترونية متاحة للعموم تشمل بيانات محدّثة حول المكامن والانتاج والصادرات؟
7. هل تعتمد الحكومة قاعدة مالية؟ في حال الإيجاب، هل انها تلتزم بها؟
8. هل من صندوق سيادي؟ في حال الإيجاب، هل لديه بنية صلبة أو أنه يواجه خطر أن يقع في قبضة السياسيين؟ كيف يعمل أعضاء مجالس الإدارة والأمناء والمدققين ومدراء الأصول

- والأفراد على الصناديق المختارة؟ هل تستوفي الحد الأدنى من متطلبات الخبرة؟
9. هل أن الصناديق السيادية ادخارية وهل من قواعد واضحة وشفافة للسحب؟
10. هل من تنسيق بين المؤسسات الحكومية بما فيها الوزارات والبنك المركزي وسلطات الاستثمار المستقلة والبرلمان والمدققين العامين لضمان تنفيذ ناجح لسياسات الصندوق؟

## تنفذ السياسات ومشاريع التنمية المستدامة

الوصول إلى العنصر الأخير من سلسلة القيمة هذه، يمكن للحكومات أن تتوقع توفر فائض رأسمال لها يمكنها من العمل على استثمارات تنمية مستدامة وتنفيذها<sup>16</sup> مع ذلك، تُظهر لجنة الموارد الثابتة أن الممارسة غالباً ما تنحرف عن هذه النتيجة المطلوبة. لذلك، يكون اتخاذ القرار الصائب منذ البدء أمراً أساسياً لأنه قد يولد المخرجات التنموية الإيجابية فيضمن الاستقرار السياسي الطويل الأمد والتنمية الاجتماعية. لذلك، تكون الدعامة الأخيرة من سلسلة القيمة تشتمل على الأهداف الوطنية الاجتماعية الاقتصادية والبيئية تحقيقاً للتنمية المستدامة.

المربع 7

### اسئلة حول سياسات التنمية المستدامة

1. ما هي متطلبات التنمية الاستراتيجية في البلد على المدين المتوسط والطويل؟
2. كيف ستساهم مداخيل النفط والغاز في التنمية الوطنية الطويلة الأمد؟
3. هل للبلد سياسة تنوع اقتصادي واضحة؟ هل يجري اتباعها بشكل ناشط؟
4. هل من إطار استثمار صلب يشجع على الاستثمار إلى جانب سلسلة التوريد للنفط والغاز؟
5. هل يجري تشجيع الشركات على تطبيق المشاريع المستدامة؟
6. ما هي السياسات القائمة من أجل الحد من الأثر البيئي؟
7. هل أن البلد مجهز بما يكفي لمعالجة سريعة لأزمة بيئية قد تطرأ مثل تسرب النفط؟
8. هل أن قواعد المكون المحلي للنفط والغاز تتماشى مع استراتيجية التوظيف الوطنية؟
9. كيف تم دمج البعد الجندي ولا سيما فرص التوظيف للنساء بما في ذلك النقاشات حول النفط والغاز في البلد؟
10. كيف يجري تمكين المجتمع المدني ليضطلع بدوره في ضمان رقابة فعالة ومسائلة لقطاع النفط والغاز؟

<sup>16</sup> ألبا (2009، ص. 18)

# 4

## القسم الرابع

التعريفات  
القوانين والمراسيم  
سلسلة القرارات  
والجهات المولجة  
باتخاذها



بغية تمكين النواب والعامّة من ممارسة الرقابة الفاعلة في مجال قطاع النفط والغاز، وتسهيلاً لهذه المهمة، يتضمن هذا القسم أبرز المصطلحات المعتمدة في القطاع، ولمحة عامة عن أهم القوانين والمراسيم التي صدرت في لبنان، بالإضافة إلى سلسلة القرارات المرتبطة بالقطاع والجهات المولجة البتّ بها بحسب القوانين اللبنانية.

## التعريفات المتعلقة بقطاع النفط والغاز

البنترول Petroleum	النفط والغاز الطبيعي أو كلاهما.
النفط خام Crude Oil	خليط من الهيدروكربونات الموجودة على الدوام بشكل سائل في الأحواض تحت سطح الأرض، وتظل سائلة بعد استخراجها.
الغاز الطبيعي Natural Gas	خليط طبيعي من الغازات الهيدروكربونية، (الميثان [CH <sub>4</sub> ] وهو المكون الأساسي لمعظم الغاز الطبيعي "يشكل 85% من بعض الغازات الطبيعية"، مع كميات أقل من الإيثان [C <sub>2</sub> H <sub>6</sub> ]، والبروبان [C <sub>3</sub> H <sub>8</sub> ]، والبيوتان [C <sub>4</sub> H <sub>10</sub> ]، والبتتان [C <sub>5</sub> H <sub>12</sub> ]. كما يمكن أن توجد فيه الشوائب بنسب كبيرة بما فيها ثاني أكسيد الكربون وكبريتيد الهيدروجين.
مكثفات الغاز الطبيعي Gas Condensate	خليط منخفض الكثافة من السوائل الهيدروكربونية التي توجد كمكونات غازية في الغاز الطبيعي.
غاز جاف Dry Gas	الغاز الطبيعي الذي يتشكّل في حالة عدم وجود هيدروكربونات مكثفة أو سائلة، أو الغاز الذي تمّ إزالة الهيدروكربونات المتكثفة منه.
الغاز المصاحب Associated Gas	غاز طبيعي يتواجد مع النفط، إما مذاب في النفط أو كغطاء له، فضلاً عن إمكانية وجوده ضمن خزانات تحتوي على الغاز دون النفط.
الغاز الصخري Shale Gas	الغاز الطبيعي المحصور داخل التكوينات الصخرية الطينية السهلة الانزلاق.

المسح الزلزالي الثنائي الأبعاد  
Survey 2D Seismic

مسح يهدف إلى التعرف على تركيبية ومحتوى وهندسة الصخور الموجودة تحت قاع البحر.

السمح الزلزالي الثلاثي الأبعاد  
Survey 3D Seismic

مسح يتم عبر توليد نموذج ثلاثي الأبعاد لقاع البحار العميقة، ويستخدم لتحديد مواقع خزانات النفط والغاز وتحليلها ويتميز بنتائج أكثر تفصيلاً.

المسح الزلزالي الرباعي الأبعاد  
Survey 4D Seismic

مسح متطور يُعدّ أداة مهمة لرسم خرائط ورصد تحركات السوائل والتغيرات المؤكدة في مستودعات النفط والغاز أثناء الإنتاج، مما يساهم في معدلات استرداد مُحسنة وإدارة أفضل للحقول.

المياه البحرية  
Marine Water

تشمل المياه الإقليمية ومياه المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري.

اتفاقية مونتيجوباي  
Montego Bay Convention

إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة بتاريخ 10 كانون الأول 1982، والتي انضمت إليها لبنان بموجب القانون رقم 295 تاريخ 1994/2/22، ودخلت حيز التنفيذ في 1995/1/5.

خط الأساس  
Baseline

الخط الذي يبدأ منه قياس عرض المناطق البحرية.

المياه الداخلية  
Internal Water

المياه الواقعة قبل خط الأساس لجهة البرّ.

البحر الاقليمي  
Regional Sea

المياه الممتدة من خط الأساس إلى مسافة 12 ميلاً بحري. وتمتد سيادة الدولة إلى البحر الإقليمي والحيز الجوي الذي يعلوه وإلى قاعه وباطن أرضه. وتمارس عليها الدولة اللبنانية سيادة واسعة النطاق، يحدّها منها حق المرور البريء الممنوح للسفن الأجنبية في حالات محدّدة.

المنطقة الاقتصادية الخالصة  
Economic Exclusive Zone

مساحة المياه الممتدة بعد البحر الاقليمي والمياه المتاخمة، وتمتد إلى مسافة لا تتعدى 200 ميل بحري من خط الأساس. وتُمارس الدولة اللبنانية في هذه المنطقة حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الموجودة فيها كالصيد واستخراج النفط والغاز وسواه، بالإضافة إلى حقّها بإقامة واستعمال الجزر الإصطناعية والمنشآت والتركيبات.

يشمل قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء البحر الاقليمي في جميع أنحاء الإمتداد الطبيعي للقشرة القارية لاقليم الجمهورية اللبنانية.	الجرف القاري Continental Shelf
الإجراء الذي يقوم به وزير الطاقة، بناءً على اقتراح الهيئة وبعد موافقة مجلس الوزراء، من أجل دعوة الشركات البترولية المهمة بالتنقيب عن النفط والغاز للمشاركة وتقديم العروض على الرقع والبلوكات التي تمّ اختيارها للتزيم من قبل مجلس الوزراء.	دورة الترخيص Licensing Round
أي جزء من المناطق البحرية التابعة للبنان والخاضعة للولاية القضائية اللبنانية، التي يُمنح ضمنها حق التنقيب عن البترول واستخراجه.	المنطقة Region
المنطقة الممنوحة لأصحاب الحقوق للقيام بأنشطة الأستكشاف والإنتاج وفقاً للإتفاقية.	الرقعة Block
منخفض جيولوجي على شكل وعاء في سطح الأرض أو قاع المحيط يظهر على شكل دائري أو بيضاوي تقريبا.	حوض Basin
منطقة تشتمل على مكمن أو مجموعة من المكامن، تتمتع جميعها بميزات فردية وطبيعة جيولوجية مختلفة.	حقل Field
تراكم منفصل للبترول في وحدة جيولوجية محدّدة بمزايا خاصة ذات طبيعة صخرية معينة.	المكمن Reservoir
الحفرة التي يتم حفرها في قاع البحر لغاية اختراق الطبقات التي تحوي البترول تمهيدا للاستخراج.	البئر Well
بئر يتم حفره للتأكد من وجود النفط والغاز، أو للحصول على معلومات لتقييم محتوى المكمن.	بئر الاستكشاف Exploration Well
بئر استكشافي لتحديد مدى وحجم الكميات البترولية التي تمّ اكتشافها بالفعل.	بئر تقييمي Appraisal Well

<p>بئر لم يُصادف فيه بترول بكميات قابلة للإنتاج اقتصادياً. حيث تحتوي معظم هذه الآبار على مياه مالحة في بعض المناطق أو على كميات قليلة من النفط الخام والغاز الطبيعي.</p>	<p>بئر جاف Dry Well</p>
<p>بئر محفور في منطقة مُنتجة للنفط أو الغاز لزيادة فرص النجاح.</p>	<p>بئر التطوير Development Well</p>
<p>بئر ينتج النفط و/أو الغاز بكميات كافية، بحيث تتجاوز العائدات من بيع الإنتاج التكاليف المدفوعة.</p>	<p>بئر تجارية Producing Well</p>
<p>التخطيط والإعداد والتركيب وتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالكمين الموجود في باطن الأرض أو البحر. وتشمل الاستطلاع والاستكشاف والإنتاج والاستثمار ومدّ خطوط الأنابيب وتطوير المرافق والإنتاج من المكامن والنقل بالإضافة إلى التوقف عن القيام بهذه الأنشطة.</p>	<p>الأنشطة البترولية Petroleum Activities</p>
<p>الأنشطة الهادفة إلى تحديد وجود واحد أو أكثر من المكامن البترولية، وذلك بوسائل المسح الجيولوجية والبتروفيزيائية والجيوفيزيائية والجيوكيميائية أو الجيوتقنية.</p>	<p>الاستطلاع Reconnaissance</p>
<p>حفر الآبار لاستكشاف أو تقويم محتوى الكمين. ويشمل التشغيل واستعمال المنشأة إلى الحدّ الممكن استعماله لغرض الحفر الاستكشافي.</p>	<p>الاستكشاف Exploration</p>
<p>أول تواجد للبترول يُعثر عليه في كمين في باطن الأرض من خلال حفر بئر.</p>	<p>الاكتشاف Discovery</p>
<p>التصميم والهندسة وبناء وتشغيل المنشأة لأهداف الأنشطة البترولية بما في ذلك التخطيط والإعداد وتقديم الخطط.</p>	<p>تطوير الحقل Field Development</p>
<p>محطة أو تجهيزات، بما فيها الأنابيب والكابلات، مخصصة للأنشطة البترولية. ولا يدخل ضمنها المركبات والسفن التي تنقل البترول بالجملة.</p>	<p>المنشأة Platform</p>
<p>استخراج البترول من الكمين.</p>	<p>الإنتاج Production</p>



المرحلة التي يصل فيها الإنتاج إلى الذروة ويستقر فيها. وتستمر هذه المرحلة من سنتين إلى ثلاث سنوات، أو أكثر في الحقول الأكبر.

مرحلة استقرار الدنتاج  
Plateau Production

شحن البترول بواسطة الأنابيب، ووضع الأنابيب، وتشغيل واستخدام المرفق لأغراض النقل.

النقل  
Transportation

المرحلة ما بعد انتهاء مرحلة الإنتاج. وتشتمل على سدّ الفجوة في سطح الأرض، والتخلص من المعدات المستخدمة في إنتاج النفط، وإعادة الموقع إلى حالة أمانة، بالإضافة إلى التخفيف من التأثير البيئي المحتمل بما يسمح بإعادة الأنشطة مثل الصيد والملاحة دون عوائق في الموقع.

مرحلة وقف التشغيل  
Decommissioning  
Phase

الحساب المصرفي الذي ينشئه صاحب الحق البترولي لتغطية كلفة التخطيط والاعداد والتنفيذ لخطه وقف الأنشطة البترولية والوقف الدائم لتشغيل المنشآت.

حساب الوقف الدائم  
للتشغيل  
Escrow Account

اتفاقية مبرمة بين الدولة وما لا يقل عن ثلاثة أصحاب حقوق بهدف القيام باستكشاف البترول وإنتاجه في منطقة محددة.

اتفاقية الاستكشاف والإنتاج  
Exploration and  
Production Agreement

الترخيص الممنوح لصاحب حق أو أكثر لممارسة أنشطة بترولية في رقعة معينة على النحو الذي تحدده الرخصة.

رخصة البترول  
License Petroleum

الحق الناشئ عن رخصة البترول أو اتفاقية الاستكشاف والإنتاج أو غيرها من التراخيص التي تمنحها الدولة من أجل القيام بالأنشطة البترولية وفقاً للقانون.

الحق البترولي  
Petroleum Right

أي شركة تساهم في الأنشطة البترولية من خلال اتفاقية استكشاف وإنتاج بترولي أو رخصة بترولي تخولها العمل في قطاع البترول.

صاحب الحق  
Right Holder

اتفاقية بين أصحاب الحقوق يتم بموجبها تعيين مُشغّل واحد للقيام بالأعمال. ويتشارك جميع أصحاب الحقوق في نفقات وأعباء العمليات وفي العائدات الناتجة عن التطوير.

اتفاقية التشغيل المشتركة  
(JOA)

<p>الشركة التي تقوم بتنفيذ الأعمال اليومية الخاصة بإدارة الأنشطة البترولية لصالح أصحاب الحقوق البترولية.</p>	<p>المشغل Operator</p>
<p>سجل يتم فيه تسجيل الحقوق البترولية.</p>	<p>السجل البترولي Petroleum Register</p>
<p>الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يرتبط مع الشركة صاحبة الحق في الأنشطة البترولية أو الشركة صاحبة الحق المشغلة ليقوم بأي من الأنشطة البترولية المرتبطة أو الناتجة عن اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج.</p>	<p>المقاول الثانوي Subcontractor</p>
<p>الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يستعين به المقاول الثانوي للقيام بأي جزء من الأنشطة البترولية الناجمة عن اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج أو الأنشطة المتعلقة بها.</p>	<p>المتعاقد الثانوي Secondary Contractor</p>
<p>الاسترداد الأولي: Primary Recovery المرحلة الأولى من إنتاج النفط و/ أو الغاز من الخزان باستخدام ضغط الخزان الطبيعي.</p>	<p>الاسترداد الأولي Primary Recovery</p>
<p>المرحلة الثانية من إنتاج النفط و/أو الغاز من الخزان عبر حقن سائل خارجي مثل الماء أو الغاز في الخزان، من خلال آبار الحقن الموجودة في الصخور التي لها اتصال مع آبار الإنتاج، بهدف الحفاظ على ضغط الخزان.</p>	<p>الاسترداد الثانوي Secondary Recovery</p>
<p>إطلاق الغازات الهيدروكربونية إلى الغلاف الجوي أو حرقها لأسباب تجارية أو فنية.</p>	<p>الإحراق والتنفيس Flaring and Venting</p>
<p>كمية البترول الإجمالية التي يتم استخراجها من الحقل.</p>	<p>البترول المنتج Total Petroleum Produced</p>
<p>عائدات الدولة المستحقة لها بنسبة مئوية من البترول المستخرج من المكامن.</p>	<p>الأتاوة Royalty</p>

التكاليف المتكبدة من قبل الشركات صاحبة الحقوق البترولية والشركات صاحبة الحقوق البترولية المشغلة خلال قيامها بتنفيذ الأنشطة البترولية، والتي لا تدخل ضمن تكاليف الاستكشاف والتطوير.

تكاليف التشغيل  
Operating Costs

حصة الشركات صاحبة الحقوق البترولية من البترول المُستخرج من الممكن، لتغطية التكاليف والنفقات التي تتكبدها لقاء قيامها بالأنشطة البترولية المحددة في اتفاقية الاستكشاف والإنتاج.

بترول الكلفة  
Cost Petroleum

الحصة المتوفرة لكل صاحب حق بترولي، وللدولة، من البترول المُستخرج من الممكن بعد حسم بترول الكلفة والأتاوة التي تدفعها الشركات البترولية للدولة. حيث تدفع الشركات البترولية من حصتها في بترول الربح قيمة ضريبة الدخل المتوجبة عليها لصالح الدولة.

بترول الربح  
Profit Petroleum

إجمالي حصة الدولة من عائدات الأنشطة البترولية. وتتألف من (الأتاوة + ضريبة الدخل المستوفاة من الشركات + حصة الدولة من بترول الربح).

حصة الدولة الإجمالية  
Government Take

إجمالي كميات النفط والغاز المتوقع وجودها في المكامن.

الموارد  
Resources

تقدير لكميات النفط والغاز الموجود في منطقة اقتصادية معينة. على أن تكون هذه الكميات قابلة للاستخراج في ظل التكنولوجيا المتوفرة.

الاحتياطي  
Reserves

أحد التصنيفات التجارية الرئيسية للنفط الخام الخفيف بسبب كثافته المنخفضة نسبياً. ويعدّ سعر النفط الخام بمثابة السعر المرجعي الرئيسي لمشتريات النفط في جميع أنحاء العالم.

نفط برنت  
Brent

وحدة قياس النفط.

برميل  
Barrel

وحدة قياس مشتركة للحجم اليومي للنفط الخام المنتج بواسطة بئر أو من حقل.

برميل يومياً  
Barrel (BOPD or BBL/d)  
per day

مصطلح يستخدم لتوحيد وحدة القياس المستعملة لقياس كميات النفط والغاز.	برميل من النفط المكافئ Barrels of Oil Equivalent
مُصطلح يستخدم في صناعة النفط والغاز لقياس حجم الغاز الطبيعي.	تريليون قدم مكعب Trillion Cubic Feet - TCF
تركيبة من الميثان وبعض خليط الإيثان المستخدم لتحويل الغاز الطبيعي إلى شكل سائل لتأمين سهولة وأمان النقل والتخزين عندما يكون النقل عبر خط الأنابيب غير ممكن. ويستهلك الغاز الطبيعي المُسال 1/600 من المساحة التي يحتاجها الغاز الطبيعي.	الغاز الطبيعي المُسال LNG
بديل الوقود الأحفوري (البنزين، الديزل، البروبان). يتميز بأنه وعلى الرغم من أن احتراقه ينتج غازات دفيئة، إلا أنه بديل أكثر نظافة للبيئة من تلك الأنواع من الوقود، فضلاً عن كونه أكثر أماناً منها في حالة حدوث تسرب.	الغاز الطبيعي المضغوط Compressed Natural Gas - CNG
قطعة أرض أو منطقة محدّدة من المياه البحرية تمنحها الحكومة بموجب قانون يصدر عن مجلس النواب لفرد أو شركة للتنقيب عن النفط والغاز واستغلاله.	امتياز Concession
الصندوق المنصوص عنه في المادة الثالثة من قانون الموارد البترولية، والذي تودع فيه العائدات المحصّلة الناتجة عن الأنشطة البترولية. على أن يحدد نظام الصندوق ونظام إدارته الخاصة، ووجهة استثمار وتوظيف واستعمال العائدات بموجب قانون خاص بالإستناد إلى مبادئ وأسس واضحة وشفافة للتوظيف والاستعمال.	الصندوق السيادي Sovereign Wealth Fund
شركة البترول الوطنية المنصوص عنها في المادة السادسة من قانون الموارد البترولية التي تنشأها الدولة للمشاركة في عمليات التنقيب والاستخراج، على أن يتم إنشائها عند الاقتضاء، بعد التحقق من وجود فرص تجارية واعدة.	شركة النفط الوطنية National Oil Company

منظمة عالمية لا تتوخى الربح، تنضم إليها الدول النفطية وتمثل فيها عبر الإدارات العاملة في قطاع النفط والغاز والمؤسسات التي تتولى إدارة العائدات البترولية والشركات البترولية العاملة فيها فضلا عن ممثلين منتخبين عن المجتمع المدني والجمعيات المهتمة بدعم الشفافية. وهي تشكل معيار عالمي لشفافية التصرف بعائدات صناعات النفط والغاز في دولة معينة كما تساعد في بناء الثقة في المؤسسات.

مبادرة الشفافية في  
الصناعات الاستخراجية  
Extractive Industries  
Transparency Initiative  
- EITI

مجلس يتألف من أصحاب المصالح التقليديون في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ويضم: (المؤسسات الحكومية أو العامة العاملة بقطاع البترول، هيئة إدارة قطاع البترول، المؤسسات التي تقوم بتحصيل العائدات أو إدارتها، ممثلون عن المجلس التشريعي (لجان الميزانية والتمويل والتخطيط والموارد الطبيعية)، الحكومات المحلية في حال وجودها، شركات النفط الوطنية وشركات النفط والغاز الدولية، المنظمات الوطنية والدولية الغير حكومية وأتباعهم المحليون، الإعلام، المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث...

مجلس أصحاب المصلحة  
Member of Interest  
Council

مصطلح يستخدم لوصف الوضع المتناقض الذي تكون فيه الدول الغنية بالموارد الطبيعية تعاني من معدلات فقر وبطالة مرتفعة ونمو اقتصادي ضعيف وتنمية بطيئة، مقارنةً بالدول التي تمتلك موارد طبيعية أقل.

لعنة الموارد  
The Curse of Resources

## أرقام القوانين والمراسيم التي تعنى بقطاع النفط والغاز

### القوانين

- قانون الموارد البترولية في المياه البحرية (القانون رقم 132 الصادر بتاريخ 2010/8/24).
- قانون الضرائب على الأنشطة البترولية (القانون رقم 57 الصادر بتاريخ 2017/10/5).
- قانون تحديد وإعلان المناطق البحرية للجمهورية اللبنانية (القانون رقم 163 الصادر بتاريخ 2011/8/18).

### المراسيم

- مرسوم النظام الداخلي لهيئة ادارة قطاع البترول (المرسوم رقم 7968 الصادر بتاريخ 2012/4/7).
- مرسوم تعيين هيئة إدارة قطاع البترول (المرسوم رقم 9438 بتاريخ 2012/12/4).
- مرسوم الأنظمة والقواعد المتعلقة بالأنشطة البترولية (المرسوم رقم 10289 الصادر بتاريخ 2013/4/30 المعدل بالمرسوم رقم 1177 الصادر بتاريخ 2017/7/31).
- مرسوم دفتر الشروط الخاص بدورات التراخيص في المياه البحرية ونموذج إتفاقية الاستكشاف والانتاج (المرسوم رقم 43 الصادر بتاريخ 2017/1/19).
- مرسوم تقسيم المياه البحرية اللبنانية الخاضعة للولاية القضائية للدولة اللبنانية إلى مناطق على شكل رقع (المرسوم رقم 42 الصادر بتاريخ 2017/1/19).

# سلسلة القرارات المرتبطة بقطاع النفط والغاز والجهات المولجة البت بها

## 1. القرارات التي تحتاج إلى إصدار تشريعات

إنشاء الصندوق السيادي، قانون التنقيب عن النفط في البر، القوانين المتعلقة بالشفافية في القطاع، وسوى ذلك من التشريعات التي يرتأي مجلس النواب إصدارها.

## 2. القرارات التي تحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء أو إلى مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً لاقتراح يرفعه الوزير مُستنداً إلى رأي الهيئة

أبرزها

- السياسة البترولية العامة للدولة.
- المراسيم التطبيقية المطلوبة بحسب القوانين المتعلقة بقطاع البترول.
- شروط الدعوات للمشاركة في دورات التراخيص ودفاتر الشروط والشروط النموذجية لاتفاقية الاستكشاف والإنتاج وللاتفاقيات المرتبطة بشروط تأهيل الشركات، وفتح دورة التراخيص.
- الرقع المعروضة للتزيم.
- حصة الدولة في الرخصة البترولية و/أو في اتفاقية الاستكشاف والإنتاج.
- إتفاقية الاستكشاف والإنتاج المقدمة من الوزير بناءً على اقتراح الهيئة.
- منح الترخيص الحصري للقيام بالأنشطة البترولية بموجب اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج، والموافقة على تعيين مشغل.
- خطة التطوير والإنتاج المرفوعة من الشركات.
- تحديد الإجراءات والمتطلبات والشروط المتعلقة بدراسة تقييم الأثر البيئي.
- الشروط المفصلة المتعلقة بالموافقة على طلب إنتاج تجريبي.
- القواعد المتعلقة ببيع البترول بناءً على اقتراح وزير الطاقة والمياه والمالية.
- الرسم المفروض على الشركات مقابل استخدام المنطقة الخاضعة لاتفاقية الاستكشاف والإنتاج، وطريقة احتساب وتوزيع الحصص المتعلقة ببترول الكلفة وبترول الربح.
- التنازل أو تحويل الحقوق والموجبات المتعلقة بحق بترولي بشكل كلي أو جزئي لشركة مؤهلة بناءً على اقتراح الوزير المُستند إلى رأي الهيئة.
- إلغاء الحق البترولي أو الرخصة، في حال مخالفة صاحب الحق البترولي المتكررة أو الجسيمة، بناءً على اقتراح الوزير المُستند إلى رأي الهيئة.

### 3. القرارات التي تدخل في صلاحية وزير الطاقة والمياه

- تنفيذ السياسة البترولية العامة، والمراقبة والإشراف على الأنشطة البترولية، واتخاذ التدابير الضرورية لحماية المياه والصحة والممتلكات والبيئة من التلوث في مواجهة حالات الطوارئ.
- التفاوض مع الشركات البترولية بناءً لتفويض من مجلس الوزراء.
- إجراء التحضيرات اللازمة لإطلاق دورة تراخيص بترولية بما فيها دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي.
- التوقيع على اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج بناءً على تفويض من مجلس الوزراء.
- الترخيص بالحرق أو التهوية، عندما يكون ذلك ضرورياً للحفاظ على السلامة أو عند التشغيل التجريبي لمنشأة ما، استناداً إلى رأي الهيئة وبالتنسيق مع وزارة البيئة.
- الموافقة على خطة وقف التشغيل بالاستناد إلى رأي الهيئة.
- تعليق الأنشطة البترولية أو فرض شروط خاصة للسماح بمتابعتها في حالة الظروف الاستثنائية، بعد استشارة الهيئة.
- السماح، بناءً على رأي الهيئة، بإقامة منطقة مطابقة لمنطقة الأمان قبل تركيب منشأة ما.
- الموافقة على الاتفاقيات البنينة الناشئة بين أصحاب الحقوق.

### 4. القرارات التي تدخل في صلاحية هيئة إدارة قطاع البترول

- معاونة الوزير بالتفاوض حول اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج، ورفع تقارير حول نتيجة هذه المفاوضات للوزير لاتخاذ القرار النهائي في مجلس الوزراء.
- وضع دراسات لجهة الترويج للموارد البترولية المحتملة في لبنان.
- الإدارة والمتابعة والإشراف والمراقبة على الأنشطة البترولية وحسن تنفيذ التراخيص والاتفاقيات ووضع تقارير فصلية بهذا الشأن ورفعها للوزير للتصديق عليها.
- رفع تقرير إلى الوزير حول تفويم مؤهلات وقدرات مقدمي طلبات الترخيص للحقوق البترولية.
- إعداد مشاريع دعوات المشاركة ودفاتر الشروط والتراخيص والاتفاقيات المرتبطة بها.
- تفويم خطط تطوير الحقول ونقل البترول ووقف الأنشطة البترولية وإزالة المنشآت.
- إدارة بيانات الأنشطة البترولية.
- مسك وإدارة السجل البترولي.



## الخاتمة

الهدف من هذا الدليل هو أن يكون أداة مفيدة ومبسّطة للنائب اللبناني وموظفي البرلمان، فيدعم عملهم الرقابي المتمثل بالإشراف على القرارات التي تتخذها الحكومة في قطاع النفط والغاز في لبنان. بما يضمن أن تأتي إدارته بما يتماشى مع مبادئ الإدارة السليمة. كما أنه يوفر المعلومات الأساسية اللازمة من أجل إطلاع النقاش العام في موضوع هذا القطاع.

على أنه يبقى من المهم أن نتذكّر بأن قطاع النفط والغاز لا يعيش بعيداً عن باقي الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، يجب أن تتماشى سياسة الهيدروكربونيات مع السياسات العامة للبلد بشأن الطاقة والاقتصاد والشؤون الاجتماعية. وفي حال التركيز على مكافحة الفساد في قطاع النفط والغاز دون القطاعات الأخرى، فإن مخرجات سياسة من هذا القبيل قد تكون محدودة. وبالتالي تتطلب الإدارة الناجحة لقطاع النفط والغاز منظوراً أوسعاً و كلياً.

# الملاحق



## 1. المختصرات

CO2	Carbon Dioxide	ثاني أكسيد الكربون
COM	Council of Ministers	مجلس الوزراء
DMO	Domestic Market Obligations	موجبات السوق المحلية
E&A	Exploration and Appraisal	الاستكشاف والتقييم
E&P	Exploration and production	الاستكشاف والانتاج
EOR	Enhanced Oil Recovery	الأسلوب المحسن لاستخراج النفط
FDP	Field Development Plan	خطة تطوير الحقل
IOCs	International Oil Companies	شركات البترول الدولية
LPG	Liquefied Petroleum Gas	الغاز النفطي المسيل
MBL/D	Million Barrels per day	مليون برميل في اليوم
MP	Member of Parliament	نائب
NOC	National Oil Company	شركة البترول الوطنية
NRGI	Natural Resource Governance Institute	معهد حوكمة الموارد الطبيعيّة
PSA	Production Sharing Agreement	اتفاق التشارك في الانتاج
SPE	Society of Petroleum Engineers	جمعية مهندسي البترول
SWF	Sovereign Wealth Fund	صندوق ثروة سيادي

## 2. المراجع

**Alba, E.M., 2009.** Extractive Industries Value Chain: A comprehensive integrated approach to developing extractive industries.

Available online:

[http://siteresources.worldbank.org/INTOGMC/Resources/ei\\_for\\_development\\_3.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTOGMC/Resources/ei_for_development_3.pdf)

**Al-Kasim, F., Søreide, T., and Williams, A. (2008).** Grand corruption in the regulation of oil, Anti-Corruption Resource Centre, U4 Issue 2.

Available online:

<https://www.cmi.no/publications/file/3034-grand-corruption-in-the-regulation-of-oil.pdf>

**Heller, P., Mahdavi, P. and Screuder, J. (2014).** Reforming National Oil Companies: Nine Recommendations, NRCI, July.

Available online:

[https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/nrgi\\_9recs\\_eng\\_v3.pdf](https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/nrgi_9recs_eng_v3.pdf)

**HM Government., 2015.** Oil and gas: Ring Fence Corporation.

Available online:

<https://www.gov.uk/guidance/oil-gas-and-mining-ring-fence-corporation-tax>

**Maestro, A., Branson, D., Biscardini, G. and Morrison, R. (2017).** 2017 Oil and Gas Trends. Strategyand.pwc.com.

Available online:

<https://www.strategyand.pwc.com/trend/2017-oil-and-gas-trends>

**Nakhle, C. (2017).** Towards Good Governance of the Oil and Gas Sector in the MENA, United Nations.

Available online:

[https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page\\_attachments/towards\\_good\\_governance\\_of\\_the\\_oil\\_and\\_gas\\_sector\\_in\\_the\\_mena\\_0.pdf](https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/towards_good_governance_of_the_oil_and_gas_sector_in_the_mena_0.pdf)

**Nakhle, C. (2010).** Petroleum Fiscal Regimes: Evolution and Challenges, in Daniel, P., Keen, M. and McPherson, C. (eds). The Taxation of Petroleum and Minerals: Principles, Problems and Practice. IMF, Washington.

**Nakhle, C. (2008).** Petroleum Taxation: sharing the oil wealth: a study of petroleum taxation yesterday, today and tomorrow. Routledge.

**Natural Resource Governance Institute (NRGI) (2017a).** Natural Resource Charter.

Available online:

<https://resourcegovernance.org/approach/natural-resource-charter>

**Natural Resource Governance Institute (NRGI) (2017a).** Resource Governance Index.

Available online:

<http://www.resourcegovernanceindex.org>

**Park, J. (2007).** Understanding the Emerging Petroleum Legal Regime in Iraq, Petroleum 2007 Conference

**Resourcegovernance.org. (2015).** EITI and Parliamentary Oversight of Oil, Gas and Mining Revenues.

Available online:

[https://resourcegovernance.org/sites/default/files/nrgi\\_EITI\\_20150311.pdf](https://resourcegovernance.org/sites/default/files/nrgi_EITI_20150311.pdf)

**Sigam, C. and Garcia, L., 2012.** Extractive industries: Optimizing value retention in host countries. Geneva: UNCTAD.

Available online:

[http://unctad.org/en/publicationslibrary/suc2012d1\\_en.pdf](http://unctad.org/en/publicationslibrary/suc2012d1_en.pdf)

**Society of Petroleum Engineers.**

Available online:

[http://www.spe.org/industry/docs/GuidelinesEvaluationReservesResources\\_2001.pdf](http://www.spe.org/industry/docs/GuidelinesEvaluationReservesResources_2001.pdf)

**Stewart, L. (n.d).** Oil and Gas Exploration Essentials.

Available online:

[https://www.slb.com/-/media/Files/resources/oilfield\\_review/defining\\_series/Defining-Exploration.pdf?la=en&hash=20D27B7F7BBDE9E0471F52243692175F9C14667B](https://www.slb.com/-/media/Files/resources/oilfield_review/defining_series/Defining-Exploration.pdf?la=en&hash=20D27B7F7BBDE9E0471F52243692175F9C14667B)

**World Bank Institute, 2012.** Parliamentary Oversight of the Extractives Industry Sector.

Available online:

[https://www.agoraparl.org/sites/default/files/parliamentary\\_oversight\\_and\\_the\\_extractive\\_industries.pdf](https://www.agoraparl.org/sites/default/files/parliamentary_oversight_and_the_extractive_industries.pdf)

# النفط والغاز في لبنان



---

قطاع النفط والغاز لا يعيش بعيداً  
عن باقي الاقتصاد.

---

يجب أن تتماشى سياسة  
الهيدروكربونيات مع السياسات  
العامة للبلد بشأن الطاقة  
والاقتصاد والشؤون الاجتماعيّة.

---





WESTMINSTER  
FOUNDATION FOR  
DEMOCRACY

## مؤسسة وستمنستر للديمقراطية (WFD)

مؤسسة وستمنستر للديمقراطية هي المؤسسة الرائدة لبناء الديمقراطية في المملكة المتحدة. تأسست في العام 1992 وهي مؤسسة عامة مستقلة ترعاها وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث ووزارة التنمية الدولية ويرأسها فخرياً رئيس مجلس العموم البريطاني.

وهي مؤسسة متخصصة في دعم العمل البرلماني ودعم تطوير الأحزاب السياسية والمؤسسات الديمقراطية. يدير المؤسسة مجلس إدارة تمثل فيه جميع الأحزاب السياسية البريطانية عبر أعضاء مجلس العموم ومجلس اللوردات، بالإضافة إلى عدد من الأعضاء المستقلين من ذوي الخبرة في مجال عمل المؤسسة ويرأس مجلس الإدارة حالياً النائب ريتشارد غراهام.

تعمل المؤسسة ضمن شراكة مع البرلمانات والأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني بهدف انشاء ديمقراطية فعالة وترسيخ مبادئ وأسس المساءلة والتمثيل السياسي ومشاركة المواطنين. وتنشط المؤسسة في عدد كبير من البلدان في آسيا وإفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

[www.lp.gov.lb](http://www.lp.gov.lb)